الأمم المتحدة

A/78/PV.21

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **21**

الاثنين، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 74 من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمين العام (A/78/322)

تقريرا الأمين العام (A/78/320 **و** A/78/321)

مشروع القرار (A/78/L.6)

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع اليوم للنظر في التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية (انظر A/78/322)، وهي ركيزة أساسية للنظام القانوني الدولي. ما فتئت المحكمة الجنائية الدولية رمزاً دائماً لالتزامنا المشترك بتحقيق العدالة وبأعظم تطلعات البشرية. وهي بمثابة تذكير قوي بأنه لا أحد – وأكرر، لا أحد – ينبغي أن يُعفى من المساءلة عن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي، وأن مرتكبي هذه الجرائم سيواجهون حتماً وطأة العدالة بصرف النظر عن مكانتهم أو منصبهم أو موقعهم. في الواقع، عندما يتعلق الأمر بأشنع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فإن المساءلة لا تعرف استثناءات وذلك لأسباب وجيهة حقاً. وفي تلك الحالات الخطيرة والشنيعة عندما يثبُت أن النظم القانونية الوطنية غير قادرة على تقديم الجناة إلى العدالة أو غير راغبة في ذلك، يجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تتدخل.

لذلك تقف المحكمة الجنائية الدولية شاهداً على عزمنا الثابت على إنهاء الإفلات من العقاب وردع الآخرين عن ارتكاب مثل هذه الجرائم في المستقبل. والواقع أن المحكمة تجسيد فريد من نوعه حقاً لتصميمنا الجماعي على دعم مبادئ العدالة والمساءلة. وأعرب عن تقديري الكامل للمحكمة على جهودها الدؤوبة، ولقضاتها ومدّعيها العام، وكذلك للموظفين المتفانين الذين التزموا التزاماً جديراً بالثناء بالسعي إلى تحقيق العدالة، وبما هو صواب حقاً.

يبرز التقرير التقدم المحرز والتحديات التي واجهتها المحكمة الجنائية الدولية هذا العام، وتحديداً فيما يتعلق بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة العدوان والمعاقبة عليها. تلك المبادئ أساسية لرؤيتنا العالمية للسلام وجزء لا يتجزأ من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

مهمتنا المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة للذين عانوا من أفدح المظالم.

يجب الاعتراف بأن المحكمة تعمل في مشهد دولي متعدد الجوانب. فاختصاصها يشمل الحالات التي تعرضها عليها الدول الأطراف، بما في ذلك تلك التي يحيلها إليها مجلس الأمن. وبينما قد ينطوي ذلك على مجموعة فريدة من التحديات، تؤكد تلك الازدواجية في آليات الإحالة أهمية التعاون الدولي. ورغم تلك التحديات، فإن آمالنا في التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتعديلات كمبالا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان هي بمثابة تأكيد قوي على التزام المحكمة الجنائية الدولية الدائم بالعدالة. وفيما تنضم مزيد من الدول إلى المحكمة وتدعمها، سيصبح الطموح الجسور المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم أكثر واقعية. وإذ نشارك في مناقشة اليوم، فلنتذكر أصوات الضحايا الذين يجب أن تدفعنا معاناتهم إلى اتخاذ إجراءات مجدية.

إنني أشدد على ضرورة تعاون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع المحكمة على مستوى العالم في سعينا المشترك من أجل عالم أكثر عدلاً وسلاماً. وأدعو الدول إلى دعم المحكمة الجنائية الدولية حيثما واجهت قيوداً في سعيها إلى تحقيق العدالة، بما في ذلك من خلال توفير التمويل الذي تحتاج إليه ويمكن التنبؤ به لإجراء تحقيقاتها وملاحقاتها القضائية بفعالية. وبما يتسق مع المبدأ الأساسي للتكامل، ينبغي للدول أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومع بعضها بعضاً في التحقيقات والمحاكمات، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات والأدلة بهدف دعم سيادة القانون وضمان المساءلة عن أخطر الجرائم. فلنواصل الالتزام بتعزيز الإطار القانوني الدولي وكفالة استمرار المحكمة الجنائية الدولية في الاضطلاع بدورها الأساسي في جهودنا العالمية لمنع الإفلات من العقاب والظلم ولتعزيز السلام الدائم.

أشكر جميع الحاضرين هنا وأتطلع إلى إجراء مناقشة مثمرة بشأن هذه المسألة الهامة.

وأعطي الكلمة لممثلة الاتحاد الروسي التي طلبت الكلام بشأن نقطة نظام.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): قبل أن ننتقل إلى المناقشة، أقترح أن نطرح مشروع القرار A/78/L.6 للتصويت ثم ننتقل إلى المناقشة بعد ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بالمسألة التي أثارتها ممثلة الاتحاد الروسي، أود أن أبلغ الجمعية بأنني أقترح عقد هذه الجلسة وفقاً للممارسة المتبعة، وعند نهايتها نصوت على مشروع القرار A/78/L.6.

وأعطي الكلمة لممثلة الاتحاد الروسي.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): إننا نقدر اقتراحكم، سيدي الرئيس، كل التقدير. وغني عن القول إننا سنجري مناقشة بشأن مشروع القرار. مع ذلك، نعتقد أن من المهم التصويت أولاً على مشروع القرار A/78/L.6. فمشروع القرار معروض علينا وقد تم تقديم نصه إلى الجمعية العامة لتنظر فيه. وبالتالي نطلب طرحه للتصويت. وسنكون في غاية الامتنان لكم، سيدي الرئيس، لو تفضلتم بإعلان بدء التصويت ثم فتح الباب للإدلاء بالبيانات ذات الصلة قبل التصويت وبعده.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

السيدة مايّه (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر زميلتي على تعليقاتها. وأود أن أوضح لزميلتي أن الممارسة المتبعة المتمثلة في عقد مناقشة قبل التصويت على مشروع قرار من شأنها أن تتيح الوقت لحضور جميع الوفود في قاعة الجمعية العامة للمشاركة في التصويت. لذلك نناشد جميع الوفود المضي قدماً وفقاً للممارسة المعتادة المتبعة، على نحو ما ذكرتم سيدي الرئيس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الروسي.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): إننا نُكِنّ كل الاحترام لزملائنا وطلباتهم. ولكننا نرى أن هناك عدداً كافياً من الوفود في القاعة لإجراء التصويت. ونود طرح مشروع القرار للتصويت، وهو ما لن يؤثر بأي حال على المناقشة التي سنجريها

وسيتمكن خلالها الجميع من الإعراب عن آرائهم بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مملكة هولندا.

السيدة برايندت (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أؤيد زميلتنا، ممثلة كندا، بشأن نقطة النظام التي طرحتها. وأعتقد أن من المهم أن نجري المناقشة وفقاً للممارسة المعتادة وأن نعطي جميع الدول الأعضاء الوقت الكافي للاستعداد للتصويت الذي سيتم إجراؤه على ما يبدو. وأعتقد أنه ليس من الحكمة الشروع في التصويت قبل أن نجري مناقشة وافية بشأن مشروع القرار A/78/L.6.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد فيروتا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضاً الإعراب عن تأييدنا لندائكم، سيدي الرئيس، ولقراركم بأن نمضي قدماً بالمناقشة العامة ثم نصوّت على مشروع القرار A/78/L.6. فذلك لا يتفق مع الممارسة المعتادة فحسب لأننا نفعل الشيء نفسه مع التقارير الأخرى، بل يتعلق الأمر أيضاً بحقيقة أن مشروع القرار نفسه يشير إلى التقرير الذي بات تقديمه وشيكاً. ومن المنطقي أن نستمع أولاً إلى التقرير (انظر A/78/322) للرد عما ورد فيه ثم نصوت على مشروع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد خضّور (الجمهورية العربية السورية): يؤيد وفد بلدي المقترح الروسي بالبدء بالتصويت على مشروع القرار A/78/L.6. ونرى أن الوفود جميعاً لديها علم بأن هناك مشروع قرار سيُعرض في هذه الجلسة. ومن المهم جداً البدء بالتصويت لأننا نرى أن نتائج التصويت ستعكس مواقف الدول وبالتالي ستوجه سير المناقشات بشكل أفضل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي لنا إجراء التصويت الآن أو في وقت محدد آخر مع السماح بإجراء المناقشة أولاً، أود أن أوصي الجمعية بما يلي:

لقد قررتُ أن نلتزم بالإجراءات المعتادة للجمعية العامة وننفذها، وبالتالي لن نجري التصويت الآن. وسنشرع في استلام تقرير المحكمة الجنائية الدولية (انظر A/78/322)، ثم نجري المناقشة. وحسبما أفهم، طلب المقدم الرئيسي لمشروع القرار A/78/L.6 ألا نبتّ فيه اليوم. وسأقدم في الوقت المناسب المشورة للجمعية بشأن الإطار الزمني لإجراء التصويت، ولكن لن نبتّ في التقرير اليوم بناء على طلب مقدم مشروع القرار.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): غني عن القول أننا نكن احتراماً كبيراً لاقتراحكم، سيدي الرئيس، ولقراركم. ولكننا أردنا أن نوجّه انتباهكم إلى أنه يحق لأي وفد أن يدعو إلى إجراء تصويت على أي مشروع قرار يتم تقديمه لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

وإذا كنتم تصرون على أن نبدأ بالمناقشة، سيدي، وأن نستمع إلى البيانات التي يدلي بها رئيس المحكمة الجنائية الدولية ومتكلمون آخرون، فلن أعترض على قراركم. غير أني أود أن أطلب إجراء التصويت في النصف الأول من اليوم، قبل نهاية جلسة هذا الصباح. ويمكننا أن نستمع إلى رئيس المحكمة وأعضاء الوفود، ولكن ما زلنا نود أن نقترح إجراء التصويت قبل نهاية الجلسة.

وأود أن أطلب إليكم، سيدي، أن تنظروا في طلبنا بإجراء التصويت على مشروع القرار A/78/L.6. إن لكل دولة عضو في الجمعية العامة الحق في الدعوة إلى التصويت على أي مشروع قرار. وبما أننا قدمنا ذلك الطلب، فإننا نعتقد أنه يجب إجراء تصويت تماشياً مع النظام الداخلي. لكن إذا قررتم، سيدي الرئيس، تأجيل التصويت بعض الوقت لإعطاء رئيس المحكمة الجنائية الدولية الفرصة للتكلم، فإننا نود أن نطلب إليكم أن تقرروا أيضا إجراء التصويت في نهاية هذه الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مملكة هولندا.

السيدة براندت (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أكرر مرة أخرى أننا طلبنا تأجيل التصويت لأن هذه هي المرة الأولى التي نجري فيها تصويتاً على مشروع هذا القرار (A/78/L.6)، لذا نريد أن نعطي كل دولة عضو الفرصة للمشاركة في المناقشة وفي التصويت والوقت الكافي للتحضير لذلك. لذا فالأمر يتعلق بمجرد إعطاء جميع الدول الأعضاء الفرصة للمشاركة في المناقشة على قدم المساواة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعت إلى جميع الآراء بشأن هذه المسألة وقررت أننا سنبقي الممارسة العامة المتبعة على نطاق واسع في الجمعية العامة. وعليه سنرجئ البتّ في مشروع القرار A/78/L.6 وسنتلقى الآن التقرير من رئيس المحكمة الجنائية الدولية (انظر A/78/322)، ويلي ذلك المناقشة. هذا ما قررته.

أعطي الكلمة الآن للقاضي بيوتر هوفمانسكي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية.

القاضي هوفمانسكي (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقف أمام الجمعية للمرة الثالثة والأخيرة بصفتي رئيساً للمحكمة الجنائية الدولية. يوافق هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي، المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية، وأود أن أشيد بدور الجمعية في جعل ذلك الإنجاز التاريخي ممكناً، حيث بدأت العملية في نفس هذه القاعة.

لقد مثل نظام روما الأساسي نقطة تحول في تاريخ القانون الدولي. فقد فتح فصلا جديدا في إنفاذ المبادئ البالغة الأهمية التي تهدف إلى حماية أهم القيم الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية. وأضيفت ركيزة جديدة إلى الهيكل الدائم للعدالة الدولية.

إن المحكمة الجنائية الدولية جزء أساسي من النظام المتعدد الأطراف. ورغم أنها ليست جزءا من الأمم المتحدة، تتعاون منظمتانا تعاونا وثيقا على أساس اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمم المتحدة على المساعدة القيمة التي استمرت المحكمة في تلقيها في العام الماضي، على أساس استرداد التكاليف. وأعرب عن امتناني الخاص لوكيل الأمين العام للشؤون القانونية، السيد ميغيل دي سيربا سواريس، على الدور الرئيسي الذي يقوم به هو وأعضاء فريقه من أجل تحقيق ذلك التعاون بصفة يومية. كما أعرب عن امتناني لملاحظاته الثاقبة التي أدلى بها في كانون الثاني/يناير بصفته المتكلم الرئيسي في حفل بدء السنة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد قطعت المحكمة الجنائية الدولية شوطا طويلا في العقدين الماضيين. فبعد أن كانت تتولى عددا قليلا من التحقيقات وكان نشاطها في قاعات المحكمة محدودا جدا، تطورت لتصبح مؤسسة شديدة الانشغال ونشطة في أربع قارات، كما تولت إجراءات موازية في عدة قاعات للمحكمة، أسبوعا بعد أسبوع وشهرا بعد شهر. لقد حولت المحكمة المفاهيم المجردة لنظام روما الأساسي إلى واقع ملموس، مثل جبر ضرر الضحايا، الذي أصبح الآن جزءا رئيسيا من نشاط المحكمة، وذلك بالشراكة مع الصندوق الاستئماني للضحايا.

ومما يؤسف له أنه مع توسع عمل المحكمة الجنائية الدولية وتطوره، كذلك كان الأمر مع التحديات. ففي الآونة الأخيرة، تعرضت المحكمة لتهديدات وهجمات غير مقبولة على الإطلاق. كان أبرزها بدء سلطات الاتحاد الروسي إجراءات جنائية ضد ستة من قضاة المحكمة الجنائية الدولية ومدعيها العام، ووضعت أولئك الأفراد، بمن فيهم شخصي، على قائمة مطلوبين، وكل ذلك لأننا نؤدي ولايتنا – سواء كانت مهام قضائية أو إدارية. وذلك هجوم غير مسبوق على استقلال القضاء على المستوى الدولي. أقدر كثيرا الدعم القوي الذي تلقيناه من الدول الأطراف في منظمتنا وغيرها في مواجهة تلك التدابير المثيرة للقلق.

من الواضح تماما أ أن المحاكمات الجنائية بحق مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية كانت ردا على مذكرتي الاعتقال اللتين أصدرتهما المحكمة بشأن الحالة في أوكرانيا في آذار/مارس. وأدلي بتعليقات تشكِّك في شرعية إجراءات المحكمة.

أود أن أقول بوضوح شديد: إن المحكمة الجنائية الدولية تعمل ضمن حدود ولايتها تماما. فقد أصدرت أوكرانيا إعلانا بقبول

اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة 12 من نظام روما الأساسي. لذلك، وفقا للنظام الأساسي، ينعقد للمحكمة الجنائية الدولية الاختصاص بالنظر في الجرائم التي يُدعى ارتكابها في أوكرانيا بصرف النظر عن هوية الجناة المزعومين أو جنسيتهم. ولا يشترط موافقة الدولة التي يحملون جنسيتها.

علاوة على ذلك، توضح المادة 27 من نظام روما الأساسي أنه لا توجد حصانة من الملاحقة أمام المحكمة الجنائية الدولية استنادا إلى الصفة الرسمية. وقد أكدت دائرة الاستئناف ذلك بعبارات واضحة.

إن قضاة المحكمة الجنائية الدولية ومدعيها العام يضطلعون ببساطة بولايتهم بوصفهم مسؤولين منتخبين في محكمة دولية تضم 123 دولة طرفا. وأرى أنه من غير المقبول أن نتعرض أنا وزملائي للتخويف لهذا السبب.

يساورني قلق بالغ أيضا إزاء الهجوم الإلكتروني الذي تعرضت له مؤخرا نظم معلومات المحكمة. ورغم أننا لا نستطيع في هذه المرحلة تحديد من يقف وراء الهجوم، تشير الأدلة المتاحة حتى الآن إلى أنه هجوم محدد الهدف وفائق التطور هدفه التجسس. وبالتالي، فإن ذلك الهجوم محاولة خطيرة لتقويض ولاية المحكمة.

وأود أن أعرب عن امتنان المحكمة للدولة المضيفة لها، هولندا، على دعمها الممتاز للخطوات القوية التي اتخذتها المحكمة مباشرة ردا على الهجوم الإلكتروني. إننا نتخذ طائفة واسعة من الخطوات لترقية أنظمتنا الرقمية وتعزيزها حتى نحسن قدرتها على الصمود. لقد كانت مساعدة دولتنا المضيفة بالغة الأهمية أيضا في منع محاولة كادت أن تنجح تقريبا حين أقدم ضابط مخابرات معاد على التسلل إلى المحكمة في العام الماضي.

أود أن أؤكد بوضوح أن تلك التحديات لن تمنعنا من الوفاء بولايتنا على نحو مستقل ومحايد. إن عملنا من أجل تحقيق العدالة متواصل بأقصى قدر من التفاني كل يوم. ويجب أن يستمر على هذا النحو لأن خطر النزاع المسلح والجرائم الوحشية لا يتراجع للأسف.

الواقع أن هذا وقت مؤلم تعيشه بشريتنا المشتركة. إن قلبي ينفطر إزاء التقارير عن الحروب والهجمات ضد المدنيين ومعاناة إخواننا من بني البشر في جميع أنحاء العالم. يجب أن تتمكن البشرية من القيام بعمل أفضل. هل نحن مضطرون حقا للجوء إلى القتل والتعذيب والاغتصاب والاضطهاد؟ لسنا مُضطرين لذلك. فالأمم والشعوب قادرين على التعايش السلمي. ولدينا القدرة على إدراك المعايير المنطبقة عالميا التي تحدد السلوك المحظور. ولهذا السبب لدينا اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ولذلك السبب لدينا اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. ولذلك السبب لدينا المحكمة الجنائية الدولية: لكي تساعد على كفالة التنفيذ والإنفاذ الفعالين لقواعد القانون الدولي البالغة الأهمية تلك. إنها غاية في الأهمية، لأنها تهدف مباشرة إلى حماية السلام والأمن ورفاه البشرية.

لقد كانت الأشهر الـ 12 الماضية فترة حافلة جدا بالعمل بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية. فهناك ما مجموعه 16 حالة تنظر فيها المحكمة في الوقت الراهن. وبما أن التقرير المكتوب معروض على أعضاء الجمعية، فسأكتفي بتسليط الضوء على تطورات رئيسية منتقاة.

أيدت دائرة الاستئناف حكم الإدانة والسجن لمدة 25 عاما في قضية السيد دومينيك أونغوين، وهو قائد لواء في جيش الرب للمقاومة، لارتكابه جرائم في شمال أوغندا بين عامي 2002 و 2005. وتشمل الجرائم التي أدين بها السيد أونغوين استخدام الأطفال الجنود؛ وشن هجمات ضد السكان المدنيين؛ والقتل؛ والتعذيب والجرائم الجنسية والجنسانية مثل الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والزواج القسري والحمل القسري.

أما فيما يخص الحالة في أوكرانيا، فقد أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية مذكرتي توقيف فيما يتعلق بالإبعاد غير المشروع المزعوم للسكان والنقل غير القانوني للأطفال من المناطق المحتلة في أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي.

وكان هناك أيضا قدر كبير من الأنشطة الأخرى التي نفذت في الدائرتين التمهيديتين للمحكمة في العام الماضي، ولكن الكثير منها سري وبالتالي لا يمكن مناقشته علنا.

ويوجد الآن ما مجموعه 16 شخصا صدرت بحقهم أوامر اعتقال أعلنتها المحكمة الجنائية الدولية، تتعلق بثماني حالات مختلفة. وأحث جميع الدول على مساعدة المحكمة بالتعاون بشأن إلقاء القبض على الأفراد الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر بإلقاء القبض عليهم ولم تنفذ بعد ونقلهم. وفي غضون ذلك، تعتزم المحكمة تعزيز قدرتها على العمل على تعقب المشتبه بهم.

تنعقد حاليا في مرحلة تقديم الأدلة ثلاث محاكمات في المحكمة الجنائية الدولية. تتعلق اثنتان منها بأحداث وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى في عامي 2013 و 2014، وتتعلق محاكمة واحدة بجرائم يزعم ارتكابها في دارفور بالسودان في عامي 2003 و 2004. وانتهت محاكمة رابعة بشأن جرائم زعم ارتكابها في تمبكتو في مالي، وتتداول الدائرة حاليا بشأن الحكم الذي ستصدره.

وفي قضية ماكسيم موكوم، في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أسقط مكتب المدعي العام التهم في وقت سابق من هذا الشهر، قبل عقد جلسة إقرار التهم. وأبلغ المدعي العام الدائرة أنه، بعد النظر في مجمل الأدلة وفي ضوء الظروف المتغيرة فيما يتعلق بتوافر الشهود، لا يوجد، في رأيه، أي احتمال معقول للحكم بالإدانة في المحاكمة.

وفي سياق الحالات في أفغانستان والفلبين وفنزويلا، استأنف مكتب المدعي العام تحقيقاته عقب صدور أحكام قضائية بشأن المقبولية. وفي سياق الحالات في جورجيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، أعلن مكتب المدعي العام انتهاء مرحلة التحقيق، مما يعني أنه باستثناء القضايا قيد نظر المحكمة لا يعتزم المدعي العام متابعة أي مسارات تحقيق جديدة في المسؤولية الجنائية المزعومة لأشخاص آخرين أو في فيما يتعلق بأي سلوك آخر.

كما أشرت سابقا، تحتل مسألة جبر الضرر للضحايا أهمية بارزة في عمل المحكمة. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أعلن عن تحقيق إنجاز كبير. فقد أكملنا، لأول مرة، تنفيذ عملية تعويضات أمرت بها المحكمة الجنائية الدولية في قضية معروضة عليها، وذلك عندما اختتم الإجراءات في وقت سابق من هذا الشهر.

تتعلق هذه القضية بجرائم ارتُكبت خلال هجوم على قرية بوغورو في مقاطعة إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2003. وقد استفاد عدة مئات من الضحايا من التعويضات التي قدمت من خلال الصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك مدفوعات نقدية رمزية ودعم للإسكان والأنشطة المدرة للدخل ومساعدة تعليمية ودعم نفسي. وإلى جانب قضية كاتانغا، واصل الضحايا في ثلاث قضايا أخرى المشاركة في برامج التعويضات خلال العام الماضي.

وفضلا عن ذلك، ينفذ الصندوق الاستئماني للضحايا برامج أخرى لصالح الضحايا فيما يتعلق بالحالات في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وكوت ديفوار وكينيا ومالي، يستفيد منها مباشرة ما يقرب من 000 17 فرد.

ولكي أقيم تقييما وافيا تأثير أنشطة المحكمة والصندوق الاستئماني في الميدان، سافرت في تشرين الثاني/نوفمبر إلى بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى. كانت الزيارة مفيدة وشاحذة للفكر. فقد التقيت بقادة المجتمعات واستمعت إلى آرائهم عن التصورات السائدة لديهم عن المحكمة الجنائية الدولية. وأتيحت لي الفرصة لسماع القصص الشخصية لكثير من الضحايا الناجين من النزاع الذي دار خلال عامي 2002-2003، ممن يستفيدون الآن من مشاريع المساعدة الحالية التي يقدمها الصندوق الاستئماني للضحايا في أنحاء عديدة من البلد.

لا أجد الكلمات المناسبة لوصف شجاعة وكرامة أولئك الناجين، ومعظمهم من النساء. فالمعاناة والشدائد التي واجهوها يصعب حقا تصورها. وكان من المفيد سماع كيف ساعدتهم الخدمات الصحية وإعادة التأهيل النفسي والأنشطة المدرّة للدخل التي تشكل جزءا من مشاريع الصندوق الاستئماني الحالية على بناء حياتهم من جديد.

لا يعود الفضل في ذلك إلى الصندوق الاستئماني للضحايا وجميع الذين قدموا له تبرعات سخية فحسب. فالأثر المفضي إلى التحوُّل لمشاريع الصندوق الاستئماني يعود الفضل فيه إلى حد كبير أيضا إلى المنظمات الشريكة المحلية الرائعة التي تعمل في الميدان.

لقد أعجبت حقا بخبرتها وحرفيتها ومدى التأثير الإيجابي الذي تمكنت من تحقيقه بموارد محدودة.

إن تلك اللقاءات زادت اقتناعي القوي أصلا بأن العدالة يجب أن يكون لها عنصر تصالحي. أنا فخور بالعمل في محكمة كان لدى مؤسسيها الحكمة لجعل جبر الضرر جزءا أساسيا من مفهومها للعدالة، مبتعدين عن الفكرة التي مفادها أن القصاص كافٍ في حد ذاته.

كما تعلم الجمعية، فإن المحكمة الجنائية الدولية محكمة مُكملة، لا تتدخل إلا إذا لم يكن هناك وسيلة أخرى ممكنة لتحقيق العدالة. ففي المقام الأول، ينبغي أن تنظر السلطات الوطنية المختصة في الجرائم المزعومة وليس المحكمة الجنائية الدولية. والواقع أن الغرض الأساسي من نظام روما الأساسي هو تفعيل الولايات القضائية الوطنية وتمكينها.

وفي ذلك الصدد، اختتم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التحقيقات الأولية في غينيا في العام الماضي، بعد بدء محاكمة محلية تتعلق بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009. ووقع المدعي العام مذكرة تفاهم مع السلطات الغينية، تدعم مبدأ التكامل وتعزز التعاون في المستقبل. وواصل مكتب المدعي العام أيضا التعاون مع السلطات في كولومبيا لتيسير تقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بالإجراءات المحلية، مثل التحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية ومقاضاة مرتكبيها.

لا تسعى المحكمة الجنائية الدولية إلى زيادة عبء عملها من تلقاء نفسها، بل على العكس من ذلك. إننا نحرص دوما على تعزيز المؤسسات الوطنية، انطلاقا من روح الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وعند التماس خبراتنا، يسعدنا تبادلها مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية لتعزيز إقامة العدل في جميع أنحاء العالم.

إن المساءلة عن أخطر الجرائم هدف مشترك لنا جميعا. ولذلك السبب، خصصنا أحدث حلقة دراسية قضائية عقدتها المحكمة الجنائية الدولية لموضوع مبدأ التكامل، لمناقشة كيفية إيجاد مزيد من أوجه التآزر وتعزيز التعاون عبر الولايات القضائية.

المحكمة الجنائية الدولية ليست جزيرة منعزلة. إنها مجرد جزء من نظام عالمي مترابط معني بالعدالة وسيادة القانون. ودورها، بوصفها محكمة تكميلية، هو سد ثغرات الإفلات من العقاب، حيثما لا تزال قائمة. لكن للأسف، لا يمكننا أن نفعل ذلك في جميع أنحاء العالم. وكما تعلم الجمعية، في غياب إحالة من مجلس الأمن، يقتصر اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على الجرائم التي ترتكب في إقليم إحدى الدول الأطراف في نظام روما الأساسي أو التي قبلت اختصاص المحكمة أو التي يرتكبها أحد رعاياها. وبالتالي، ليس بمقدور المحكمة توفير نفس الحماية لجميع الناس في كل مكان. ولمعالجة ذلك الخلل، أشجع مرة أخرى جميع الدول المجتمعة في القاعة على الانضمام إلى نظام روما الأساسي، إن لم تكن أطرافا فيه بعد.

إن قضية المحكمة الجنائية الدولية هي قضية البشرية جمعاء، على حد تعبير الراحل كوفي عنان. لماذا ينبغي للدول الانضمام إلى نظام روما الأساسي؟ الأسباب كثيرة. قبل كل شيء، من الأفضل أن تكونوا داخله عوضا عن خارجه. انضموا وكونوا جزءا من القرارات المتعلقة بتمويل المحكمة الجنائية الدولية وانتخاب كبار المسؤولين والتعديلات على إطارها القانوني والمشاركة فيها. انضموا واحصلوا على حماية قانونية إضافية للبلدان وشعوبها ضد أخطر الفظائع الجماعية. انضموا وأظهروا التضامن مع الضحايا في كل مكان. وأخيراً، انضموا إلى نظام روما الأساسي وأظهروا أن الأعضاء يدافعون عن السلام والعدالة وحماية حقوق الإنسان الأساسية. إننا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى أن يتحد العالم تحت تلك القيم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر القاضي هوفمانسكي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة مملكة هولندا لتعرض مشروع القرار A/78/L.6.

السيدة براندت (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

وأودّ أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الرئيس هوفمانسكي ليس على إحاطته فحسب، بل على إسهاماته العديدة في العدالة الدولية وعلى نجاحه في إدارة دفّة المحكمة الجنائية الدولية خلال بعض اللحظات

العصيبة والصعبة. إن ولايته ستنتهي في العام القادم، وأنا متأكدة من أنني أتكلم باسم الكثيرين عندما أقول إننا سنشعر بالحزن لرحيله. وأود أن أشكره مرة أخرى على خدمته الممتازة.

تفخر مملكة هولندا بأنها الدولة المضيفة للمحكمة الجنائية الدولية ومؤيد قوي لها. ونظراً لأهمية الموضوع قيد النظر، أود أن أتناول بإيجاز ثلاث مسائل – مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز نظام روما الأساسي، ومشروع القرار (A/78/L.6).

فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي الذي بشّر بعصر جديد من المساءلة، كما قال الرئيس هوفمانسكي من فوره. ومنذ دخول النظام الأساسي حيز النفاذ في عام 2002، زاد عدد الدول الأطراف بأكثر من الضعف، من 60 إلى 123 دولة، ونتوقع أن يزداد مجدداً قريباً. حفز النظام الأساسي أيضاً إصلاحات رئيسية للقانون الجنائي في كل قارة، مما مكّن الدول من مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية أمام محاكمها المحلية. ووفقاً لمبدأ التكامل، فإن طريق العدالة لا يؤدي إلى المحكمة الجنائية الدولية فحسب، بل يؤدي بشكل متزايد إلى المحاكم المحلية للدول الأطراف فيها.

تتبع مملكة هولندا نهجاً ذا مسارين. إننا نعتقد أنه ينبغي توسيع نطاق نظام روما الأساسي. ففي نهاية المطاف، ينبغي سد الثغرات في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وينبغي أن يصبح النظام الأساسي منطبقاً على الجميع. لذلك ندعو جميع الدول إلى التصديق على نظام روما الأساسي وتعديلاته. ولكن ما دامت الثغرات في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية قائمة، فإننا ندعم آليات المساءلة الخاصة التي تكمّل عملها وتعالج الثغرات – كلجان التحقيق وآليات جمع الأدلة على سبيل المثال. واليوم، في الوقت الذي تُنتهك فيه القواعد القانونية الأساسية انتهاكاً صارخاً، فإن الأمر منوط بنا لزيادة تعزيز وتوسيع نطاق نظام روما الأساسي. لذا أود أن أتناول ذلك بمزيد من التفصيل.

تحتفظ السلطات الوطنية بالمسؤولية الأساسية عن التحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها. لذلك فمن الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين الدول. وقبل بضعة أشهر في سلوفينيا، اعتُمدت اتفاقية ليوبليانا – لاهاي بشأن التعاون الدولي في التحقيق والملاحقة القضائية على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية – وهي ابتكار حقيقي في مجال القانون الجنائي الدولي. ستُيسر الاتفاقية التعاون بين الدول في التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها. ولضمان تطبيق المعاهدة الجديدة على نطاق واسع، فمن المهم أن يوقع ويصدق عليها أكبر عدد ممكن من الدول. لذلك أود أن أدعو جميع الدول التي تدعم مكافحة الإفلات من العقاب إلى التوقيع على الاتفاقية في شباط/فبراير من العام المقبل في قصر السلام في لاهاي.

وبالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الدول، أود أيضاً أن أشجّع جميع الدول الأعضاء على تعزيز تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية. وفيما يتعلق بالتحقيقات في الحالتين في دارفور وليبيا، التي تكلم عنها الرئيس من فوره والتي يجري فتحها بعد إحالات من مجلس الأمن، يجب على جميع الدول أن تتعاون مع المحكمة، بما في ذلك عن طريق التنفيذ الفوري لأوامر الاعتقال المعلقة. كما نشجّع جميع الدول على استكشاف الفرص لمساعدة المحكمة الجنائية الدولية من خلال تقديم التعاون الطوعي، على سبيل المثال من خلال تبادل الأدلة أو من خلال التعاون مع المحكمة بشأن نقل الشهود. وفي تعاوننا مع المحكمة، تتمثل إحدى مسؤولياتنا بوصفنا الدولة المضيفة في اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان أن تتمكن المحكمة من العمل بطريقة آمنة وفعالة ومستقلة. وهذه أولوية عليا لمملكة هولندا. وأي هجوم على هذه المحكمة المستقلة أو موظفيها المنتخبين أو أفرادها هو أمر غير مقبول. لذلك تضم مملكة هولندا صوتها إلى صوت الرئيس في إدانة إصدار سلطات الاتحاد الروسي أوامر اعتقال ضد كبار المسؤولين والقضاة في المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن جميع المحاولات الأخرى لتقويض الولاية الدولية للمحكمة وعملها.

وأخيراً، يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/78/L.6 الذي يرحب بآخر تقرير للمحكمة عن أنشطتها. ينوه مشروع

القرار أيضاً بالدور الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية في نظام متعدد الأطراف يهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب وإلى الارتقاء بسيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان والتشجيع عليه، وتحقيق السلام المستدام والنهوض بتنمية الأمم، وكل ذلك وفقاً للقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وبما أن قرار العام الماضي (القرار 6/77) قدّم استكمالاً موضوعياً، فإن مشروع هذا العام هو تمديد تقني له. وإنني أقدم مشروع القرار إلى الجمعية العامة لاعتماده آملاً في أن أعول على تأييد الجميع لقرارٍ حظي، كما قلت من فوري، بتوافق آراء الجمعية العامة منذ اتخاذه لأول مرة في عام 1995. وأتقدم بخالص الشكر إلى جميع الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار. إن عدد المشاركين في تقديم مشروع القرار هو إشارة واضحة إلى الأهمية التي يعلقها الأعضاء على التقرير السنوي للمحكمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/78/L.6 سيتم في موعد لاحق، يعلن عنه فيما بعد.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً.

السيد ماركوارت (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة: الجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، والبلد المرشح المحتمل جورجيا، فضلاً عن أندورا وسان مارينو.

في 17 تموز/يوليه، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد جاء اعتماده تالياً لمحكمتي نورمبرغ وطوكيو ومبادئهما، وللمحكمتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وهو معلم بارز في تطوير العدالة الجنائية الدولية. وبعد مرور 25 عاماً، باتت لدينا محكمة دائمة تعمل بكامل طاقتها لتكمّل جهود المساءلة الوطنية والإقليمية. وبينما لا تزال الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً ومقاضاة مرتكبيها، فإن المحكمة الجنائية الدولية تقف حالياً شامخة كمنارة للمساءلة في جميع أنحاء العالم.

إن تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في عدد متزايد من الحالات في جميع المناطق تشهد على الحاجة إلى المساءلة في جميع أنحاء العالم. وولايتها أساسية للنهوض بالسلام والأمن الدوليين من خلال ضمان المساءلة.

وكلما زادت جهود المحكمة في تعزيز العدالة، زادت التهديدات التي تواجهها. وأي هجمات على المحكمة ومدعيها العام وقضاتها وموظفيها غير مقبولة. كما أن الهجوم الأخير في الفضاء الحاسوبي على المحكمة هو أيضاً محاولة غير مقبولة للتدخل في ولايتها. وندين تلك الهجمات بشدة. إن الحفاظ على استقلال المحكمة وحيادها أمر أساسي لعملها ومستقبل نظام العدالة الجنائية الدولية ككل. ولهذا السبب، يقدّم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء دعمهم الكامل والثابت للحفاظ على استقلالها وحمايتها من الضغوط والتدخلات الخارجية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الكفاح ضد أي حملات تهدف إلى نزع الشرعية عن المحكمة ونشر المعلومات المضللة.

إن الجرائم الدولية تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وينظر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى المحكمة الجنائية الدولية بوصفها طرفاً فاعلاً رئيسياً على طريق السلام الطويل الأجل، حيث أن العدالة والسلام متكاملان. وندعو جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وغير الأطراف فيه إلى التعاون مع المحكمة. وعلاوة على ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى استخدام حقه في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن فرض تدابير لتعزيز تعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية، أو معالجة حالات عدم التعاون عندما تكون التحقيقات والمحاكمات جارية. ونشجع الجمعية العامة على النظر في توفير التمويل للمحكمة فيما يتعلق بالنفقات المتكبدة بسبب الإحالات من مجلس الأمن.

ونشجع المحكمة بالمثل على مواصلة توسيع نطاق جهودها للمساءلة لتشمل كامل نطاق المدنيين المضطهدين بسبب نوع الجنس. إن نظام روما الأساسي هو أول معاهدة دولية تقنن الجرائم المتصلة بنوع الجنس، بما في ذلك الجرائم ذات الطابع الجنسي. فهو يجرم،

على سبيل المثال، الاضطهاد الجنساني بوصفه جريمة ضد الإنسانية إذا ارتكب فيما يتصل بأي فعل مشار إليه في المادة 7 من نظام روما الأساسي أو أي جريمة تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. بيد أن السجلات التاريخية قاصرة في إبراز تلك الجرائم، على الرغم من حدوثها باستمرار. يؤثر العنف الجنسي والجنساني بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. وهو متجذر في عدم المساواة بين الجنسين ويهاجم حقوق الإنسان وكرامة الضحايا المستهدفين. يعمل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على جبهات مختلفة لإنهاء العنف الجنساني، وحماية الناجين من هذه الجرائم البشعة ومعاقبة مرتكبيها.

يؤكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جديد على أهمية التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتعاون جميع الدول. وفي ذلك الصدد، نرحب بتصويت المجلس الوطني لجمهورية أرمينيا مؤيداً التصديق على نظام روما الأساسي في وقت سابق من هذا الشهر. ونشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوه. ليس للمحكمة الجنائية الدولية جدول أعمال آخر سوى تحقيق العدالة للضحايا. ونرحب بسلسلة الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الصندوق الاستئماني للضحايا ونشيد ببرامج التعويض التي استفاد منها 000 17 فرد في عام 2022. ونشجع الدول الأطراف وغيرها على مواصلة دعم الصندوق الاستئماني للضحايا. إن عمل الصندوق أساسي في تنفيذ التعويضات والمساعدة في إعادة تأهيل ضحايا أبشع الجرائم.

في الختام، يؤكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جديد التزامهم الثابت بالمحكمة الجنائية الدولية ويتعهدون بمواصلة دعمهم الدبلوماسي والسياسي والمالي للمحكمة.

السيد جيرمو (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد لكسمبرغ تأييداً تاماً البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أكمله ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على تقديمه التقرير بشأن أنشطة المحكمة (انظر A/78/322).

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاعتماد التاريخي لنظام روما الأساسي، فإن الوقت مناسب الآن لتقييم التقدم المحرز وتجديد التزامنا بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة في جميع أنحاء العالم. ومنذ التوقيع على نظام روما الأساسي، ظلت لكسمبرغ مدافعاً قوياً عن مكافحة الإفلات من العقاب وستواصل دعمها الكامل والمطلق للمحكمة. وترحب لكسمبرغ بالعمل المكثف الذي قامت به المحكمة خلال واحدة من أكثر فتراتها ازدحاماً على الإطلاق من حيث التحقيقات والإجراءات السابقة للمحاكمة والاستئناف والتعويضات. وتشهد تحقيقات المحكمة في عدد متزايد من الحالات في كل منطقة على أهمية المساءلة على نطاق عالمي. ولنتذكر أن أحد تحقيقاتها يتعلق بوقائع يحتمل أن تشكّل جرائم بموجب نظام روما الأساسي يزعم ارتكابها منذ 13 حزيران/يونيه 2014 في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أن المحكمة تكمل النظم القضائية الوطنية ولا تسعى إلى الحلول محلها. إن مهمة المحكمة هي إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي بأسره. وولايتها أساسية لتعزيز السلام والأمن الدوليين، حيث أن العدالة والسلام مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم. ويجب علينا أن نعترف اليوم للأسف بأن النظام الدولي القائم على سيادة القانون يتعرض لضغوط أكثر من أي وقت مضى وأن خطر إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب لا يزال حقيقة واقعة. ولهذا السبب يقع على عاتقنا جميعاً التزام بالدفاع عن المبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي. يكتسي نظام العدالة الجنائية الدولي أهمية بالغة لكفالة المساءلة عن أخطر الجرائم وتحقيق العدالة للضحايا. ويكتسي تعاون الدول وتقديمها المساعدة والدعم صفة أساسية لعمل المحكمة. وتدعو لكسمبرغ الدول الأطراف والدول غير الأطراف على السواء إلى التعاون مع المحكمة في تنفيذ أوامر الاعتقال الـ 16 المعلقة.

وفي الوقت الذي يتعرض فيه مسؤولو المحكمة لتهديدات غير مقبولة لمجرد أنهم يقومون بعملهم، تظل لكسمبرغ تعارض بشدة أي محاولة لتشويه سمعة المحكمة وعرقلة عملها. وتدين لكسمبرغ على وجه الخصوص الأعمال التي تستهدف رئيس المحكمة والمدعي العام والقضاة المشاركين في التحقيقات المتعلقة بأوكرانيا. وعلينا للأسف أن

نواجه حقيقة أنه كلما زادت جهود المحكمة للنهوض بالعدالة، زادت التهديدات التي تواجهها. والهجوم الأخير على المحكمة في الفضاء الحاسوبي هو محاولة غير مقبولة للتدخل في ولايتها. وتدين لكسمبرغ بشدة هذه الهجمات وتؤكد للمحكمة دعمها الكامل في التصدي لذلك التهديد.

تشجع لكسمبرغ الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك. ونرحب بقرار أرمينيا هذا الشهر بالتصديق على نظام روما الأساسي، الذي سيرفع عدد الدول الأطراف فيها إلى 124 دولة. فكلما انضم عضو جديد إلى نظام روما الأساسي، ازدادت مواطن القوة الجماعية للنظام الدولي القائم على احترام سيادة القانون. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو إلى التصديق على جميع التعديلات على نظام روما الأساسي، بما في ذلك تعديلات كمبالا بشأن جريمة العدوان، وهي الجناية الدولية الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن عدوان روسيا على أوكرانيا يدل على الحاجة إلى مواءمة الولاية القضائية لجريمة العدوان مع الجرائم الأخرى المذكورة في النظام الأساسي.

أخيراً، تشجع لكسمبرغ الدول على مواصلة دعم الصندوق الاستئماني للضحايا وترحب ببرامج التعويضات التي أنشأها الصندوق.

وأود أن أشيد بعمل المجتمع المدني الذي اضطلع بدور هام في إنشاء المحكمة والذي يواصل الدفاع عن الولاية المحايدة والمستقلة لها. ويجب أن نحافظ على الحيز المتاح لمنظمات المجتمع المدني كي تسهم في مكافحة الإفلات من العقاب.

في الختام، أود أن أشكر مملكة هولندا على عرضها مشروع القرار (A/78/L.6) بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية. ولكسمبرغ من مقدمي مشروع القرار وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييده.

السيدة ستافريدي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، يؤيد بلدي تأييداً تاماً البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

قبل 25 عاماً، وبعد ملحمة تعود إلى أعقاب الحرب العالمية الأولى، تحقق حلم طويل الأمد للبشرية في روما – إنه اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الأولى والوحيدة في العالم والقائمة على المعاهدات ذات الطابع العالمي. ويود بلدي، بوصفه مؤيداً قوياً للمحكمة منذ البداية، أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مجدداً دعمه الثابت لعمل المحكمة الجنائية الدولية وليبرز دورها المحوري في تعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية ودعمه.

إن المحكمة منخرطة اليوم في 17 حالة في أربع قارات مختلفة، وكما يبين تقريرها (انظر A/78/322)، كانت الفترة المشمولة بالتقرير قيد المناقشة واحدة من أنشط فترات المحكمة منذ إنشائها. ونشير مع الارتياح إلى التطورات الملحوظة في أنشطة المحكمة، ونشيد بها على التزامها بمبدأ التحسين المستمر وعلى جهودها لتعزيز فعاليتها وكفاءتها، بما في ذلك عن طريق تحسين بيئة عملها وثقافة مكان العمل. ومن الأمثلة على تلك الجهود إطلاق استراتيجية شاملة على نطاق المحكمة للمساواة بين الجنسين وثقافة مكان العمل في كانون الأول/ديسمبر. غير أن المحكمة تواجه تحديات خطيرة. ونحن، من جانبنا، ما زلنا مصممين على التمسك بمبادئ وقيم نظام روما الأساسي والدفاع عن نزاهة المحكمة واستقلالها وحيادها.

ونعرب عن تقديرنا للتعاون القيّم الذي أبدته مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة للمحكمة، على النحو المبين في التقرير. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على الحاجة إلى تعزيز الحوار بين المحكمة ومجلس الأمن وإلى المتابعة النشطة لإحالات مجلس الأمن بغية ضمان التعاون مع المحكمة من أجل إلقاء القبض على الأشخاص المطلوبين من قبلها وتسليمهم، في جملة أمور.

أخيراً، لكي تتمكن المحكمة من الارتقاء إلى مستوى توقعات ضحايا الجرائم البشعة في جميع أنحاء العالم، يجب أن تصبح عالمية حقاً. ومن جانبنا، سنواصل ضم الجهود لتوسيع نطاق الولاية القضائية للمحكمة، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي والاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية

الدولية وحصاناتها إلى أن تفعل ذلك، وأن تعتمد تشريعات تنفيذية مناسبة.

السيد كلاندوش (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على إحاطته التي قدمها بشأن التقرير السنوي للمحكمة (انظر A/78/322) وأشيد به على قيادته المقتدرة للمحكمة.

ما فتئت سلوفاكيا مؤيداً قوياً للمحكمة ومدافعاً عنها منذ البداية. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد معاهدتها التأسيسية، نظام روما الأساسي. كان ذلك إنجازاً رائعاً، وسرعان ما أصبحت المحكمة دعامة لا غنى عنها لهيكل العدالة الجنائية الدولية. وسلوفاكيا ملتزمة بالإسهام في تعزيز نظام روما الأساسي، بما في ذلك وضع جميع جرائم المحكمة الجنائية الدولية الأربع على قدم المساواة.

ولا يمكن للمحكمة أن تفي بالكامل بولايتها المنصوص عليها في نظام روما الأساسي إلا إذا حققت العالمية. لقد قال الأمين العام السابق كوفي عنان ذات مرة إن التطلعات من إنشاء محكمة جنائية دولية تكمن في الوعد بالعدالة العالمية. وهذا هو الأمل البسيط والشامخ لرؤيته. إن القيم والمبادئ المجسدة في النظام الأساسي مشتركة مع القيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فهي مألوفة لنا جميعاً هنا في الجمعية العامة. ونرحّب بالخطوات التي اتخذتها أرمينيا للتصديق على نظام روما الأساسي ونشجعها على إكمال عملية التصديق. وبالإضافة إلى كون سلوفاكيا دولة طرفاً في نظام روما الأساسي، فهي طرف في جميع التعديلات التي أدخلت عليه باستثناء تعديل واحد. وفي ذلك الصدد، يدعو وفد بلدي إلى التصديق على نظام روما الأساسي وتعديلاته على نطاق واسع وتنفيذ كليهما تنفيذاً كاملاً.

وتشعر سلوفاكيا بقلق بالغ إزاء التهديدات غير المقبولة التي وجهت إلى المحكمة الجنائية الدولية وهي تضطلع بولايتها، ونحن نقف بثبات وراء المحكمة ومسؤوليها وموظفيها. ويجب علينا جميعاً أن نتأكد من أن تلك التهديدات لا تتدخل في أنشطة المحكمة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤثر على نزاهتها واستقلالها وحيادها، وهي الركائز الأساسية التي بنيت عليها المحكمة.

وتشير سلوفاكيا إلى أن الفترة قيد الاستعراض كانت من أكثر الفترات نشاطاً منذ إنشاء المحكمة قبل أكثر من 20 عاماً. لذلك نقدّر جهود المحكمة لإدارة عبء عملها الثقيل والتحديات الناشئة الأخرى بفعالية. ولدينا ثقة كاملة في قدرتها على الصمود وسنعمل مع الشركاء الآخرين للتأكد من أنها مجهزة لمواصلة التحسين في ذلك المجال. يشمل ذلك دعمنا للتمويل الكافي والمستدام وتحقيق أعلى معايير الأمن السيبراني.

وغني عن القول إن انتخاب ستة قضاة جدد، المقرر إجراؤه في الدورة الثانية والعشرين لجمعية الدول الأطراف في وقت لاحق من هذا العام، سيكون محورياً لضمان قدرة المحكمة على الاضطلاع بوظائفها الرئيسية على نحو كامل وفعال.

تعتمد المحكمة الجنائية الدولية، شأنها شأن أي محكمة أو هيئة قضائية دولية، على الجهات الفاعلة الخارجية عندما يتعلق الأمر بالتعاون. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أكثر نشاطاً في هذا المجال، وعلى وجه التحديد عندما يتعلق الأمر بالحالات القائمة على إحالات من مجلس الأمن. وتشجع سلوفاكيا الأمم المتحدة والكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة على زيادة تطوير تعاونها مع المحكمة، لا سيما في تقديم المساعدة التنفيذية في الميدان. وفي ذلك الصدد، تقدّر سلوفاكيا التوقيع على اتفاق إطاري بين المحكمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سييسر تقديم الدعم من المكاتب القطرية للبرنامج في المجالات ذات الصلة. ونرحب بأنباء تنفيذ أوامر التعويض الصادرة عن المحكمة ونقدر مشاركة اليونسكو في تنفيذ الجوائز الجماعية لاستعادة التراث الثقافي.

وتحيط سلوفاكيا علماً بالعدد الكبير من أوامر الاعتقال المعلقة، وتدعو الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، والدول الأعضاء

الأخرى حيثما ينطبق ذلك، إلى تقديم التعاون والمساعدة اللازمين لتنفيذها. وتسلم سلوفاكيا بأن تنفيذ أوامر الاعتقال لا يزال أحد التحديات الأساسية التي تواجه المحكمة.

وأخيراً، يشجع وفد بلدي الدعاوى القضائية الوطنية للتصدي للجرائم الدولية التي تقع ضمن اختصاص المحكمة، مشدداً على أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول وبهدف إعطاء معنى حقيقي لمبدأ التكامل الذي يقوم عليه هيكل العدالة الجنائية الدولية. وفي ذلك السياق، يرحّب وفد بلدي أيضاً بقرار مكتب المدعي العام الانضمام إلى فريق التحقيق المشترك المنشأ تحت رعاية وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، مما يوفر منهاجاً فريداً لتعزيز التعاون والمساعدة بين المحكمة والسلطات الوطنية التي تحقق في الجرائم وتحاكم عليها بموجب نظام روما الأساسي.

لقد انضمت سلوفاكيا إلى مقدمي مشروع القرار A/78/L.6 بشأن المحكمة الجنائية الدولية. وبالنظر إلى أن النص لا يتضمن سوى تحديثات تقنية، وتمشياً مع الممارسة السابقة للجمعية، فإننا نشعر ببالغ القلق لأن القرار على وشك أن يُطرح للتصويت ولن يُعتمد بتوافق الآراء، كما كان الحال في الماضي.

السيدة أوروسان (رومانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد رومانيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وسندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

بعد مرور 25 عاماً على اعتماد نظام روما الأساسي، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية دعامة أساسية للعدالة الجنائية الدولية وطرفاً فاعلاً رئيسياً في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره. وفي مستهل كلامي، أود أن أؤكد مجدداً دعم رومانيا القوي لنشاط المحكمة الجنائية الدولية، وهو أمر حاسم للسلام والعدالة الدوليين. وسنظل ملتزمين بدعم الدور الحيوي للمحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم المساعدة والتعويضات لضحايا الفظائع الجماعية.

إن تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها خلال الفترة 2022-2023 (انظر A/78/322) بليغ فيما يتعلق بعبء العمل المثير للإعجاب والتحديات الهامة التي تتراوح من الموارد المحدودة إلى الضغوط السياسية التي تواجهها المحكمة. وتؤكد تحقيقاتها في العديد من الحالات في مناطق مختلفة من العالم الحاجة إلى المساءلة على الصعيد العالمي. وتظل العالمية من ذلك المنظور، في رأينا، أقوى نهج وقائي فيما يتعلق بالجرائم الدولية الأساسية. لذلك نرحّب بتصويت المجلس الوطني لجمهورية أرمينيا مؤيداً التصديق على نظام روما الأساسي. وما زلنا نشجع جميع الدول على أن تصبح أطرافاً في نظام روما الأساسي. وفي الوقت نفسه، نسلّم بوجود عقبات مختلفة أمام التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومن هنا تأتي الحاجة إلى بذل جهود متواصلة ومكيّفة للتغلب على تلك العقبات، مع مراعاة خصوصيات كل قضية.

إن المحكمة الجنائية الدولية تعتمد على دعمنا جميعاً لكي تنفذ ولايتها بطريقة مستقلة ومحايدة. ويبين تقرير المحكمة بالمثل الدور الأساسي الذي تواصل الدول الاضطلاع به في العديد من الجوانب في مساعدة المحكمة على الوفاء بولايتها. ولا يزال التعاون الكامل والفوري مع المحكمة، وفقاً للالتزامات القانونية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ أوامر الاعتقال، جانباً رئيسياً. ولا يتعلق دعمنا بالوفاء بالالتزامات القانونية بموجب نظام روما الأساسي فحسب. فيجب أن ندافع باستمرار عن المحكمة من أي محاولة لنزع الشرعية عنها أو تقويض عملها، ومن أي تدابير أو تهديدات ضدها وضد موظفيها.

وتدين رومانيا بشدة التدابير والتهديدات التي تستهدف المدعي العام والقضاة الذين يحققون في الجرائم المرتكبة في سياق الحرب العدوانية التي شنتها روسيا على أوكرانيا. وأي هجمات على استقلال المحكمة ومدعيها العام وقضاتها غير مقبولة. ونحن نقف بحزم إلى جانب مسؤوليها المنتخبين وموظفيها وجميع الذين يتعاونون معها. وفي الوقت نفسه، يمكننا أن ندرس الوسائل المحتملة لتعزيز نظام روما الأساسي من الداخل. ورومانيا منفتحة على العمل مع البلدان الأخرى بشأن سبل تعزيز ولاية المحكمة على جريمة العدوان ومواءمتها مع

ولايتها القضائية على جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وبما أن المحكمة تواجه زيادة كبيرة في نشاطها، يجب علينا بنفس القدر أن نوفر الموارد المالية واللوجستية اللازمة للمحكمة الجنائية الدولية لكي تنجز ولايتها بفعالية. وفي العام الماضي، أسهمت رومانيا في الصندوق الاستئماني للضحايا وفي الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية بغية دعم عمل مكتب المدعي العام. وفي هذا العام، أعربنا خبيراً وطنياً إلى مكتب المدعي العام. وتواصل رومانيا استكشاف سبل دعم نشاط المحكمة. وفي الوقت نفسه، نرحب بإطلاق الخطط الاستراتيجية للفترة 2023-2025 للمحكمة ولمكتب المدعي العام ولقلم المحكمة وللصندوق الاستئماني للضحايا، فضلاً عن النهج المتبع لتطويرها واعتمادها بشكل متزامن.

ونرى أن مصداقية المحكمة وشرعيتها تعتمدان إلى حد كبير على تهيئة الظروف اللازمة لانتخاب أفضل المرشحين في الانتخابات القضائية. واسترشاداً بذلك الاعتقاد، قدّمت رومانيا ترشيح القاضية يوليا موتوك، وهي مرشحة ذات خبرة عملية وأكاديمية راسخة في ميداني القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي حقوق الإنسان، بعد إجراء اختيار شفاف وتنافسي على الصعيد الوطني. ومن شأن اختيارها في الانتخابات المقبلة في كانون الأول/ديسمبر 2023 أن يُسهم إسهاماً قيّماً في أداء المحكمة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن امتناننا لمملكة هولندا، بوصفها ميسّرة مشروع القرار بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية (A/78/L.6)، على إدارتها الماهرة لعملية مفاوضات تستوعب الجميع. وتؤيد رومانيا النص تأييداً تاماً وشاركت في تقديمه، كما فعلت في الدورات السابقة. ولا يزال يحدونا الأمل في أن يستمر اعتماد النص بتوافق الآراء، كما كان في الماضي، تعبيراً عن قيمة المحكمة للمجتمع الدولي بأسره. ولكن، كما سمعنا، وجهت دعوة لطرح مشروع القرار للتصويت. وفي ذلك السياق، نشجع جميع الدول على تقديم مشروع القرار والتصويت مؤيدة له.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتشديد على الحاجة إلى دعم قوي ومستمر وأوسع نطاقاً للمحكمة الجنائية الدولية من جانب الدول والمجتمع الدولي، حتى تتمكن المحكمة من الوفاء بولايتها.

السيد دامدين (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن بالغ امتناني لرئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على عرضه التقرير الشامل عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لهذا العام (انظر A/78/322).

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لنظام روما الأساسي، تقف المحكمة الجنائية الدولية – وهي عنصر حاسم في المنظومة الشاملة للعدالة العالمية – عند منعطف محوري في التاريخ. والمحكمة في وضع يمكّنها من الاضطلاع بدور تحويلي في تطوير القانون الجنائي الدولي، مع القضايا المحتملة التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على السلام الدولي والعدالة والرفاه العالمي.

وتشيد منغوليا بالمحكمة الجنائية الدولية على شراكاتها مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تعزيز السلام والعدالة الدوليين. والمحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير، مما يجعل مبدأ التكامل عنصراً رئيسياً يوازن بين السيادة الوطنية والعدالة الدولية. ونرحّب برغبة المحكمة في إدراج عناصر بناء القدرات في الإصلاح القضائي الوطني الذي تدعمه الأمم المتحدة، على النحو المقترح في التقرير. وعلاوة على ذلك، نشجّع أيضاً على تعزيز الشراكات والمساعدة التقنية بين الدول والمحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني بغية بناء وتعزيز القدرات الداخلية للدول على التحقيق في الجرائم الدولية ومحاكمة مرتكبيها.

وتدعو منغوليا إلى مشاركة الضحايا مشاركة فعالة في إجراءات المحكمة. ونشيد بتفاني المحكمة الجنائية الدولية من أجل الضحايا، لا سيما من خلال الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي كان له أثر إيجابي على ما يقرب من 17 000 فرد. بيد أننا ندرك أيضاً أن الدعم المالي المستمر ضروري للتشغيل المستدام. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نحثّ الدول الأعضاء على تنويع آليات التمويل واستكشاف الشراكات

التعاونية بغية تعزيز الصندوق الاستئماني. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على ضرورة دعم مبادرات المحكمة لتحديد ومصادرة الأصول المرتبطة بالجرائم، التي تعتبر أيضاً محورية لتقديم تعويضات للضحايا.

وتسلّم منغوليا بالأهمية الحاسمة للتنوع والتمثيل الإقليمي بين قضاة المحكمة وفي أمانتها. وعلاوة على ذلك، نشدد على ضرورة أن تعتمد المحكمة الجنائية الدولية سياسات استقدام موظفين نشطة تهدف إلى تنويع موظفيها جغرافيا. فذلك التنويع لا يثري الثقافة المؤسسية للمحكمة فحسب، بل كذلك يعزز شرعيتها العالمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيه (سنغافورة)

إن المحكمة تواجه تحديات غير مسبوقة مثل التهديدات والهجمات السيبرانية وقلة الموارد، تؤكد على الحاجة الملحة إلى دعم عالمي مستدام لدعم التزامها الثابت بالعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب.

وتدين منغوليا بشدة جميع أعمال التخويف أو التهديد أو الهجمات التي تسعى إلى تقويض التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية أو المساس باستقلالها وحيادها. فتلك الأعمال لا تعرض عمل المحكمة للخطر فحسب، بل تشكل كذلك مخاطر على أمن موظفيها ونظمها. واستجابة لذلك، ندعو الدول إلى تخصيص الموارد اللازمة للتخفيف من حدة تلك التحديات وضمان فعالية عمليات المحكمة.

وفي ضوء ذلك، تشدد منغوليا على الحاجة الماسة إلى أن توقع الدول على الصكوك الضرورية لعمليات المحكمة الجنائية الدولية، مثل اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، أو تصدق عليها أو تنضم إليها.

السيد ما شينمين (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، تشكر الصين الرئيس هوفمانسكي على تقريره (انظر A/78/322) عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية، وتقدم تهانيها بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي. وتشير الصين إلى أن المحكمة تعاونت، خلال العام الماضي، مع البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة وباشرت إجراء تحقيقات ومحاكمات وجبر الضرر للضحايا وأحرزت تقدما في صياغة وتحديث قواعدها الداخلية وتحسين دعمها الاستخباراتي التقني وتعزيز تعليم القانون الجنائي الدولي ونشره وما فتئت تتواصل مع الأطراف المعنية بشأن المسائل التي تهم مجلس الأمن.

وتتحمل المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها الهيئة الدائمة الوحيدة في العالم للعدالة الجنائية الدولية، المسؤولية الحاسمة المتمثلة في مساءلة الأفراد جنائيا عن أخطر الجرائم، وبالتالي تعزيز الإنصاف والعدالة والسلام والأمن العالميين. ويتوقع المجتمع الدولي من المحكمة أن تعمل وفقا لولايتها، على النحو المحدد في نظام روما الأساسي؛ وأن تتبع مبادئ الولاية القضائية التكميلية والتعاون الدولي بدقة؛ وأن تحدد الحالات بطريقة مستقلة وموضوعية ونزيهة؛ وأن تحقق في القضايا وتلاحق الجناة قضائيا وتحاكمهم وفقا للقانون؛ وأن تفسر وتطبق نظام روما الأساسي والقانون الدولي العام بدقة وأمانة وبمعايير موحدة؛ وأن تضطلع بدور بناء في التسوية المناسبة للمسائل ذات الصلة.

وتتعامل المحكمة الجنائية الدولية، في مواجهة وضع دولي معقد ومتقلب، مع المزيد والمزيد من الحالات والقضايا. وفي ظل تلك الظروف، من الأهمية بمكان أن تحافظ المحكمة على استقلالها وموضوعيتها وحيادها. وتعلم الصين أن المحكمة الجنائية الدولية أذنت لمكتب المدعي العام، في عام 2021، ببدء تحقيقات بشأن الحالة في دولة فلسطين. وقد أشار المكتب مؤخرا إلى أن هذه الولاية مستمرة وتنطبق على الجرائم المرتكبة في الصراع الحالي. ونتوقع من المحكمة الجنائية الدولية أن تنفذ ولايتها وفقا للقانون وأن تفسر وتطبق بشكل كامل نظام روما الأساسي والقانون الدولي المعترف به عالميا وأن تتجنب التسييس والكيل بمكيالين.

وقد كانت كيفية تعامل المحكمة الجنائية الدولية، على مدى السنوات الماضية، مع مسألة حصانة مسؤولي الدول مثيرة للجدل إلى حد كبير. وظلت الصين ترى أن رؤساء الدول الحاليين، بموجب القانون الدولي المعترف به عالميا، يتمتعون بالحرمة الشخصية والحصانة المطلقة من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية. وتنص الفقرة الثانية من

المادة 27 من نظام روما الأساسي على أن حصانة مسؤولي الدول لا تمنع المحكمة الجنائية الدولية من ممارسة اختصاصها. وذلك الحكم ملزم للدول الأطراف فقط في أثره. فذلك الحكم غير ملزم للأطراف من غير الدول، إذ أن ذلك يتعارض مع مبدأ أن المعاهدات ليست ملزمة للأطراف الثالثة.

وفي نفس الوقت، تنص المادة 98 من نظام روما الأساسي على أنه لا يجوز للمحكمة أن تقدم طلبا للتعاون إذا كان تنفيذ الدولة الموجه إليها ذلك الطلب يتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بحصانة الدول الثالثة. وينبغي للمحكمة وكذلك الدول الأطراف في النظام الأساسي أن تراعي ذلك الحكم، الذي يعترف بحصانة مسؤولي الدول ويضمنها بموجب القانون الدولي العرفي.

إن الصين دائما تثمن الدور الهام لمؤسسات العدالة الجنائية الدولية في تعزيز السلام الدولي والمعاقبة على أخطر الجرائم العالمية وتحقيق العدالة. وتأمل الصين، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي، أن تستعرض المحكمة الجنائية الدولية بعناية تطورها وأن تفكر بشكل شامل في إنجازاتها وخسائرها ونجاحاتها وإخفاقاتها وأن تتخذ إجراءات ملموسة لاستدامة السلام وتحقيق العدالة الحقيقية من أجل أن تكسب ثقة المجتمع الدولي ودعمه.

السيد واويرو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ينوه وفد بلدي بحضور القاضي هوفمانسكي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ويحيط علما بتقرير المحكمة (انظر A/78/322)، الذي قدم عن طريق الأمين العام، وبالوثيقتين ذواتي الصلة (A/78/320 و A/78/321).

وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ، نتذكر لماذا أنشأنا المحكمة الجنائية الدولية في المقام الأول. لقد اضطلعت كينيا، إلى جانب بلدان أخرى ذات تفكير مماثل، بدور هام في التفاوض على نظام روما الأساسي ودخوله حيز النفاذ. وكنا نؤمن، بقيامنا بذلك، بأهمية العدالة والمساءلة عن أخطر الجرائم. وما زلنا نؤمن بذلك.

وعلاوة على ذلك فإننا نهدف، في العدالة والمساءلة، إلى الوقاية وتؤمن كينيا إيمانا راسخا بالوقاية بوصفها الخط الأول لضمان التعايش السلمي والعادل الذي تحكمه سيادة القانون.

ونعتقد كذلك أن المحكمة ينبغي أن تكون أداة مفيدة للعمل على تحقيق تلك المرامي المقصودة. ولذلك السبب فإننا نرى، إذ ننضم إلى الدول الأطراف الأخرى، أن من الضروري بذل المزيد من الجهد لتحسين المحكمة لجعلها ملائمة للغرض.

ونؤيد البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في السعي إلى تحسين كفاءتها، لا سيما من خلال الاستقلال والنزاهة.

ويمكن تحقيق ذلك بضمان أن تكون المحكمة ثابتة هيكليا وعمليا، بدءا بالإبقاء على المحكمة بوصفها محكمة ملاذ أخير، كما أُرِيَد لها أن تكون. ولذلك يجب أن يستند عملها بقوة إلى مبدأ التكامل. ويستدعي ذلك بناء القدرات الوطنية للدول حتى تتمكن من توفير الملاذ الأول الذي يمكن الاعتماد عليه للمساءلة عن أخطر الجرائم وأبشعها.

وكذلك فإن الهيكل السليم للمحكمة يجب أن يبرزها بوصفها محكمة عالمية طموحة. ولكي تتمتع المحكمة بثقة عالمية، يتعين عليها أن تستثمر أكثر في ضمان أن يكون وجهها عالميا بنفس القدر من خلال تمثيل ليس فقط في هيئتها ولكن في كامل هيكلها. وننوه إلى أن مسألة التمثيل الإقليمي مسألة لا يزال يتعين الإجابة عليها. وينبغي رؤية التمثيل الجغرافي العادل في جميع الهيئات الفرعية لنظام روما الأساسي. وللأسف، ذلك ليس هو الحال. وحيث لا يوجد ذلك التمثيل، فإننا ندعو إلى اتخاذ تدابير علاجية فورية على عجل ومن دون المزيد من التأخير غير المبرر.

ومن الناحية التشغيلية، ندعو المحكمة إلى ضمان اتخاذ إجراءات لتعزيز الكفاءة بغية تثبيط أي مظهر من مظاهر التوقعات التلقائية بزيادة الميزانية. ولذلك، تحث كينيا المحكمة على استعراض أولوياتها واستخدام تدابير استجابة لخفض التكاليف لتمكينها من الوفاء بولايتها من دون فرض عبء لا لزوم له على أعضائها.

وأخيرا، تتطلع كينيا إلى المزيد من المداولات بشأن المسائل الحاسمة الواردة في التقرير وعمل المحكمة خلال الدورة الثانية والعشرين لجمعية الدول الأطراف، التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر.

السيد موسوي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر المحكمة الجنائية الدولية على إعداد وتقديم التقرير عن أنشطتها (انظر A/78/322) خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، وأشكر رئيس المحكمة على عرضه التقرير. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالقضاة والمدعي العام وموظفي المحكمة على جهودهم المتفانية لإنهاء الإفلات من العقاب في مواجهة أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره.

فللمحكمة، بوصفها مؤسسة قضائية دائمة مستقلة، دور هام تؤديه في السعي إلى المساءلة عن أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا. لقد أنشئ نظام روما الأساسي على أساس تطلع البشرية الطويل الأمد إلى دعم العدالة وسيادة القانون على الصعيد الدولي. ويستند ذلك التطلع إلى فرضية أن إنشاء محكمة دائمة سيكفل عدم إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب وأن المساءلة ستحل محل الإفلات من العقاب.

وظلت جمهورية إيران الإسلامية تتابع باستمرار جهود المجتمع الدولي للمعاقبة على أخطر الجرائم الدولية بغية تحقيق العدالة. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن المجتمع الدولي كان شاهدا على مكاسب المحكمة وخسائرها على حد سواء. إننا نتوقع من المحكمة أن تركز على ولايتها الأساسية، وأن تراعي مبدأي الاستقلال وعدم التسييس، وأن تكفل امتثال أنشطتها القضائية لمبادئ للقانون الدولي الأساسية. وظلت جمهورية إيران الإسلامية ترى على الدوام أنه ينبغي للمحكمة أن ترفض التلاعب السياسي وازدواجية المعايير وأن تتجنب اتباع نهج انتقائي أو أحادي الجانب إزاء العدالة، بغية إرساء أساس متين للثقة العالمية وتعزيز العدالة القضائية في جميع أنحاء العالم. إننا نعارض بشدة أي تدابير تحاول التأثير على استقلال القضاء والادعاء العام للمحكمة من خلال الضغط السياسي، الذي يقوض بوضوح سيادة القانون. ويجب أن يُضطلع بأنشطة المحكمة ووظيفتها القضائية على أساس الاحترام الكامل للمبادئ والقيم الأساسية المكرسة في النظام الأساسي، ولا سيما مبدأ التكامل.

إننا نشهد حاليا أزمة إنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. والحالة هناك – بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عمليات القتل غير المشروع والتشريد القسري للمدنيين ونقلهم وتدمير الهياكل الأساسية المدنية والهجمات المتعمدة على المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء، والاستخدام غير المتناسب للقوة وقصف المناطق المكتظة بالسكان والمستشفيات والمدارس واستخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب – صارت شاغلا عالميا، كما نص عليه في القرار دإط–21/10 الذي اتخذته الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي، 27 تشرين الأول/أكتوبر. ومما لا شك فيه أن تلك الأعمال الإجرامية أمثلة على أخطر الجرائم الدولية التي تقع ضمن اختصاص المحكمة. وإن من المتوقع جدا أن تسرع المحكمة نشاطها فيما يتعلق بالحالة في فلسطين، بالنظر إلى أن التحقيقات قد بدأت أصلا في الجرائم المرتكبة بموجب نظام روما الأساسي منذ 13 حزيران/يونيه 2014 في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويطلب وفد بلدي بقوة أن يبذل المدعي العام للمحكمة كل جهد ممكن لتيسير التحقيق في الحالة في فلسطين وإيلائه الأولوية، بالنظر إلى الحالة الإنسانية الكارثية الراهنة في قطاع غزة، حيث يذبح كل يوم مئات المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

وفيما يتعلق بالإجراءات القضائية والتحقيقات المتعلقة بالجرائم المرتكبة في أفغانستان، فإننا نعتقد أن من المناسب أن يأخذ مكتب المدعي العام في الاعتبار بشكل شامل استنتاجاته السابقة في ذلك الصدد وحقيقة أن دائرة الاستئناف أصدرت في 4 نيسان/أبريل حكما يعدل قرار الدائرة التمهيدية الثانية فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت على أراضي أفغانستان منذ 1 أيار/مايو 2003، فضلا عن الجرائم الأخرى المرتبطة بالنزاع المسلح في أفغانستان التي ارتكبت في الفترة التي تلت 1 تموز/يوليه 2002. ونتوقع أن تخضع القوات العسكرية التي ارتكبت جرائم حرب في أفغانستان للمساءلة وأن تواجه العقاب.

وفي الختام، تؤكد جمهورية إيران الإسلامية من جديد أن الافتقار إلى الإرادة الحقيقية للتحقيق في الجرائم ومحاكمة المسؤولين عنها في حالات وقضايا معينة يضعف مصداقية المحكمة ونظام العدالة الجنائية الدولية. ونظرا للأهمية التي توليها إيران للعدالة الجنائية الدولية، ظلت السلطة القضائية في جمهورية إيران الإسلامية نشطة جدا في رصد التطورات والتدابير في القانون الجنائي الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية. إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي، تتابع عن كثب أنشطة المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالحالتين في أفغانستان وفلسطين.

السيد تامسار (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق الثلاث: لاتفيا وليتوانيا وبلدي إستونيا. وتؤيد دول البلطيق البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

ونود أن نشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على تقديمه معلومات مستكملة عن أنشطة المحكمة خلال إحدى أنشط الفترات منذ إنشائها قبل 25 عاما. وقدمت دول البلطيق دعما ماليا وتشغيليا إضافيا للمحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام في التصدي لعبء العمل المرتفع بشكل استثنائي عند التعامل مع حالات من جميع المناطق.

إن حرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا هجوم على النظام الدولي القائم على القواعد مكن المعتدي من ارتكاب العديد من الجرائم البشعة في أوكرانيا. وترحب دول البلطيق بأن المحكمة الجنائية الدولية مضت قدما بسرعة وأصدرت مذكرتي توقيف بحق فلاديمير بوتين وماريا لفوفا – بيلوفا على خلفية الترحيل غير القانوني المزعوم للسكان – الأطفال – ونقلهم من المناطق المحتلة في أوكرانيا إلى روسيا. ونحث المحكمة الجنائية الدولية على مواصلة جهودها لتقديم الجناة إلى العدالة، لأن ترحيل الأطفال ليس سوى جريمة واحدة من الجرائم العديدة التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا. وترحب دول البلطيق ترحيبا حارا بإنشاء المكتب القطري للمحكمة في أوكرانيا. وينبغي أن تستمر المناقشات عن كيفية دعم أوكرانيا في مساءلة القيادة السياسية والعسكرية الروسية عن جريمة العدوان. إن ضمان المساءلة الكاملة عن جريمة العدوان المرتكبة ضد أوكرانيا أمر لا غنى عنه للردع في المستقبل وحاسم للإشارة إلى أن مثل هذه الجريمة لن تمر من دون عقاب، أينما وقعت. ونرى أنه السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق العدالة والسلام الدائم في أوكرانيا.

وتؤكد دول البلطيق من جديد دعمنا الثابت للمحكمة الجنائية الدولية وتصميمنا على الدفاع عنها ضد أي محاولات ترمي إلى عرقلة سير العدالة وتقوض النظام الدولي للعدالة الجنائية. وندين بشدة الهجمات الإلكترونية الأخيرة على المحكمة الجنائية الدولية والتدابير التقييدية التي أعلنتها روسيا ضد المدعي العام ورئيس المحكمة والعديد من قضاتها. وتشكل تلك التدابير محاولة لعرقلة تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية وهجوما مباشرا على استقلال المحكمة وحيادها. وينبغي أن تظل الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية متحدة في الدفاع عن المحكمة ودعمها.

وفيما يتعلق بمذكرات التوقيف ال 16 الصادرة بحق الأفراد الذين انتهكوا نظام روما الأساسي، فإننا ندعو جميع الدول إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وتسليمهم إلى المحكمة. وفي منطقة أوروبا الشرقية، تنتظر ثلاثة مذكرات توقيف، تتعلق بجرائم يدعى أنها ارتكبت خلال النزاع المسلح الذي نشب في عام 2008 بين الاتحاد الروسي وجورجيا، التنفيذ. ويسرنا أن المدعي العام قد اختتم بالفعل عملية التحقيق وركز جهوده على ضمان الاستعداد للمحاكمة فيما يتعلق بالمذكرات الصادرة.

ونعرب عن أسفنا الشديد لعدم وفاء مجلس الأمن بمهمته في الرد على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وإحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولاستمرار بعض الأعضاء الدائمين بإساءة استخدام حق النقض. ونكرر نداءنا إلى المجلس بالامتناع عن استخدام حق النقض في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية واستخدام حقه في إحالة

القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية في الحالات التي يبدو فيها أن جريمة أو أكثر قد ارتكبت، بما في ذلك جريمة العدوان.

ونعرب عن تقديرنا للعمل المتواصل الذي يقوم به الصندوق الاستئماني للضحايا بشأن تقديم التعويضات لجبر الضرر وتنفيذ البرامج لفائدة الضحايا وأسرهم ومجتمعاتهم. ونرحب بإطلاق هذه البرامج في جورجيا وكينيا هذا العام. ونرحب بالخطوات المتخذة لتعزيز الصندوق الاستئماني وقدرته على جمع الأموال وكفاءته. لقد استفاد نحو 17 000 فرد من برامجه في الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن هناك المزيد من الضحايا الذين يحتاجون إلى المساعدة. ونكرر دعوتنا للجميع لدعم الصندوق الاستئماني للضحايا.

وختاما، ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي إلى أن تفعل ذلك، بما في ذلك تعديلاته ذات الصلة، لتمكين المحكمة الجنائية الدولية من التحقيق أيضا في جريمة العدوان. وأخيرا، نهنئ أرمينيا على تصديقها على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

السيدة كالكو (فنلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة: آيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلدي فنلندا.

ونشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على مشاركته معنا اليوم وعلى عرضه التقرير السنوي للمحكمة (انظر A/78/322) على الجمعية العامة.

لقد اجتمعنا هنا في نيويورك، في تموز/يوليه من هذا العام، للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية. ونظام روما الأساسي صك رئيسي في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية. لقد أسهمت المحكمة الجنائية الدولية، منذ إنشائها، إسهاما قيما في تطور العدالة الجنائية الدولية من خلال اجتهاداتها القضائية.

وتختص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر في الدعاوى المرفوعة بشأن جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة العدوان. وتمثل تلك الجرائم انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان العالمية وقوانين الحرب. وتهدد السلام والأمن والرفاه في العالم. وتواصل المحكمة الجنائية الدولية تقديم مساهمة حيوية في سيادة القانون على الصعيد الدولي من خلال مساءلة المسؤولين عن أفظع الجرائم على أعمالهم.

والمحكمة هي المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة التي تضطلع بولاية عالمية. وهناك الآن أكثر من 120 دولة طرفا في نظام روما الأساسي تمثل ما يقرب من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن شأن زيادة عدد الدول الأطراف أن يزيد من تعزيز عالمية ولاية المحكمة الجنائية الدولية. وترحب بلدان الشمال الأوروبي ترحيبا حارا بقرار أرمينيا الأخير بالتصديق على نظام روما الأساسي، ونحث جميع الدول على النظر في أن تحذو حذوها على وجه الاستعجال.

إن الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية معا جزء لا يتجزأ من النظام الدولي القائم على القواعد. وللمحكمة الجنائية الدولية علاقة خاصة بالأمم المتحدة، ولا سيما بالنظر إلى سلطة مجلس الأمن في إحالة الحالات إلى المحكمة. ونحث المجلس على استخدام تلك السلطة على نحو أكثر تواترا، ونحث أعضاءه على الامتناع عن استخدام حق النقض في الحالات التي توجد فيها مؤشرات واضحة وموثوقة على وقوع الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو العدوان. وعلاوة على ذلك، نود أن نكرر نداءنا إلى الجمعية العامة لتمكين الأمم المتحدة من تقاسم العبء المالي فيما يتعلق بالحالات التي أحالها المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة. ويتعين عليها أن تعمل من دون خوف أو محاباة. وتدين بلدان الشمال الأوروبي بأشد العبارات الإجراءات الجنائية التي بدأتها سلطات الاتحاد الروسي ضد المدعي العام ورئيس المحكمة وقضاة آخرين فيها. كما تدين بلدان الشمال الأوروبي بشدة الهجوم السيبراني غير المسبوق على المحكمة الذي وقع مؤخرا. وأي تهديدات أو هجمات ضد المحكمة أو موظفيها أو المتعاونين معها غير مقبولة. إن استقلال المؤسسات

القضائية عنصر أساسي من عناصر سيادة القانون ويجب حمايته في جميع الأوقات. وتمتد حماية المتعاونين مع المحكمة الجنائية الدولية لتشمل ممثلي المجتمع المدني الذين يزودون المحكمة بالأدلة والمعلومات. وغالبا ما يكون المدافعون عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم أول من ينبهنا إلى الفظائع التي تتكشف في مناطقهم.

والمحكمة الجنائية الدولية هي محكمة ملاذ أخير. فهي لا تحل محل النظم القضائية الوطنية، بل تعززها وتكملها. ولا تتدخل المحكمة الجنائية الدولية إلا عند الضرورة، عندما لا تتخذ الأنظمة القضائية الوطنية إجراءات قانونية أو تكون غير قادرة أو غير راغبة في التحقيق والمقاضاة. وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية تعاون جميع الدول مع المحكمة الجنائية الدولية. وللتعاون أشكال عديدة، من تبادل المعلومات وتنفيذ أوامر الاعتقال إلى نقل الشهود وإنفاذ الأحكام. ويمكن لجميع الدول، سواء كانت أطرافا في نظام روما الأساسي أم لا، أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ونحث الجميع على فعل ذلك.

لقد قرر واضعو النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، قبل خمسة وعشرين عاما في روما، إنشاء محكمة لا تمنع الفظائع وتعاقب الجناة فحسب، بل تعطي أيضا دورا مركزيا للضحايا. فللضحايا الحق في المشاركة في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية بأكثر من الإدلاء بشهاداتهم والحصول على المساعدة والتعويض عن الضرر الذي لحق بهم. وتدعم بلدان الشمال الأوروبي منذ أمد بعيد الصندوق الاستئماني للضحايا وجهوده الرامية إلى إنصاف ضحايا الفظائع. وفي الختام، تؤكد بلدان الشمال الأوروبي من جديد التزامنا الثابت بالمحكمة الجنائية الدولية ودورها الهام في الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب.

السيد موهوموزا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية في عام 1998 بطموح مشروع يتمثل في تقديم مرتكبي أخطر الجرائم التي تؤثر على المجتمع الدولي بأسره إلى العدالة، وقبل كل شيء، الإسهام في منع تلك الجرائم. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ. وقد فتحت المحكمة 31 قضية في 17 حالة. ومعظم تلك الحالات تقع في بلدان متأثرة بالنزاعات المسلحة. وهذا يؤكد استمرار أهمية المحكمة في البحث عن السلم والعدالة الدوليين. ولا تؤدي المحكمة وظيفة قضائية فحسب، بل تسهم أيضا في استدامة السلام، بالنظر إلى أن الجرائم التي تدخل في نطاق ولايتها القضائية تعتبر تهديدا للسلم والأمن والرفاه في العالم.

وفي ذلك الصدد، تعلق الدول الأفريقية الأطراف أهمية كبيرة على عمل المحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ونزيهة، ونعيد تأكيد دعمنا الثابت والتزامنا بمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. ونشدد على أهمية ضمان تطبيق العدالة على قدم المساواة في جميع الحالات التي تنظر فيها المحكمة، بما في ذلك تخصيص الموارد في جميع القضايا. ولذلك، نظل نحث جميع الدول الأطراف، عند تخصيص الموارد للمحكمة، على ضمان تمويل الأنشطة الأساسية للمحكمة من الميزانية العادية، مع تخصيص اعتمادات لجميع أقسام المحكمة بغية دعم أنشطتها في جميع الحالات والتحقيقات.

ويستحق جميع الضحايا، بغض النظر عن المكان الذي يأتون منه، المساواة في الوصول إلى العدالة النزيهة. ونرحب بالعمل الهام الذي يقوم به الصندوق الاستئماني للضحايا وندعمه. وتواصل التقارير السنوية للمحكمة الإشارة إلى أن الصندوق الاستئماني شارك، خلال دورات الإبلاغ المختلفة، في تنفيذ التعويضات التي أمرت بها المحكمة في أربع قضايا ومشاريع مساعدة في عدة بلدان، استفاد منها أكثر من 17 000 ضحية. أجل، فإن الضحايا في صميم نظام روما الأساسي، ويجب على المحكمة أن تدافع عن جميع الضحايا.

وتظل الدول الأفريقية الأطراف مقتنعة بأنه يمكن تحقيق عالم يسوده السلام والعدالة للجميع. ونعتقد أن مكافحة الإفلات من العقاب وسيادة القانون مهمة عالمية يضطلع بها المجتمع الدولي بأسره. ونسلم

بدور المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الأولى والوحيدة في العالم، وبوصفها جزءا لا يتجزأ من الهيكل المتعدد الأطراف الذي يدعم سيادة القانون.

ويكمن مبدأ التكامل في صميم نظام روما الأساسي. وتؤيد الدول الأفريقية الأطراف الجهود الجارية التي تبذلها المحكمة وفي إطار جمعية الدول الأطراف لتعزيز ذلك المبدأ، الذي يشكل العمود الفقري لنظام روما الأساسي. إن العمل على تعزيز التكامل من خلال تعزيز قدرة النظم القضائية الوطنية على التعامل مع أخطر الجرائم أمر أساسي لتحقيق المساءلة. إنما المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها بموجب نظام روما الأساسي تقع على عاتق الدول. والمحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير ولا تتدخل إلا عندما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على الاضطلاع حقا بإجراءات وطنية.

وأود أن أذكر بأن الدول الأفريقية اضطلعت بدور رئيسي في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وواصلت المشاركة بنشاط في مختلف جوانب عمل المحكمة على مدى السنوات ال 25 الماضية، بما في ذلك في إطار جمعية الدول الأطراف ومن خلال التعاون مع المحكمة في تنفيذ ولايتها. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن أولئك الذين يرتكبون جرائم فظيعة في أي مكان في العالم يجب أن يحاسبوا.

وتشكل الدول الأفريقية الأطراف أكبر مجموعة إقليمية داخل جمعية الدول الأطراف. ونحن ملتزمون بعالمية نظام روما الأساسي ونعتقد أن زيادة عدد الدول الأطراف ستكفل إمكانية لجوء الضحايا من جميع المناطق الجغرافية في العالم إلى العدالة. ولذلك، فإننا نناشد جميع الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي أن تنظر في التوقيع والتصديق عليه. ويجب أن يكون التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وإدماج تلك القواعد في القوانين المحلية للدول حقيقة واقعة إذا أريد أن تتاح لجميع الضحايا في جميع أنحاء العالم فرصة الحصول على العدالة.

وتهنئ الدول الأفريقية الأطراف المحكمة بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائها وتقف على أهبة الاستعداد لمواصلة الحوار معها بشأن سبل تعزيز التعاون بينها ومجموعتنا الإقليمية. وسنعمل معا على بناء دينامية جديدة في العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية وجميع مناطق العالم من خلال حوار صريح وبناء داخل جمعية الدول الأطراف.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر كوستاريكا رئيس المحكمة الجنائية الدولية على تقريره إلى الجمعية (انظر A/78/322).

وسيظل بلدي شريكا استراتيجيا للمحكمة ولنظام العدالة الجنائية الدولية. لقد اكتسبت قيم نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهدفه الرئيسي، المتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب على أسوأ الجرائم الدولية وتوفير قدر من العدالة للضحايا، اليوم أهمية أكبر وبات ضروريا أكثر من أي وقت مضى. ويذكّر وفد بلدي بأن رئيس كوستاريكا، رودريغو تشافيس روبلز، زار المحكمة في وقت سابق من هذا العام كدليل على التزام كوستاريكا الثابت بالمحكمة وأكد مجددا لمسؤوليها التزامنا الراسخ بتعزيزها واستقلالها.

وبطبيعة الحال، تتوقف شرعية المحكمة الجنائية الدولية ومصداقيتها على التطبيق الموحد والمتسق والمتماسك لصلاحياتها. ومن الأهمية بمكان أن تواصل المحكمة ممارسة وظائفها دون خوف بالنظر إلى أن المكافحة الصادقة والحازمة للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية لا مجال فيها لعدم الاتساق أو الانتقائية أو حتى للمعايير التقديرية والتهاون. إن القانون الدولي عالمي ويجب تطبيقه على قدم المساواة. وإذا لم ندافع بقوة عن القيم التي تأسس عليها نظام روما الأساسي، فلن نشهد تراجع التطلعات إلى إقامة نظام عدالة جنائية دولية فعال ومكمل للنظم الوطنية فحسب، بل إننا سنخاطر أيضا بتقويضها، وبالتالي ضياع أهم القيم الأساسية للإنسانية.

وفيما يتعلق بالتقرير، نود أن نبرز أهمية وجود محكمة فعالة ومستقلة وقادرة على الصمود. ونسلط الضوء على الجهود المبذولة للجوء إلى آليات واستراتيجيات جديدة للتعامل مع الزيادة في أنشطة المحكمة بطريقة فعالة.

ونأمل أن يكون تأكيد الإدانة في قضية المدعي العام ضد دومينيك أونغوين وبداية مرحلة تعويض الضحايا رسالة واضحة إلى مرتكبي الجرائم الفظيعة مفادها أن العدالة الجنائية الدولية تقوم بعملها.

وتشكل إحالة مجلس الأمن للحالة في دارفور والحالة في ليبيا أيضا إلى المحكمة مثالا على الدور الأساسي الذي يمكن ويجب أن تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الإفلات من العقاب. ولذلك، نحث أعضاء المجلس على إظهار التزامهم بالعدالة الدولية. وهذا يعني، من جهة، أن مجلس الأمن يطلب من الدولتين المعنيتين التعاون مع المحكمة وإلقاء القبض على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم دولية خطيرة ووضعهم تحت تصرف المحكمة. ومن جهة أخرى، يعني ذلك أيضا أنه يجب على مجلس الأمن أن يواصل الإحالات إلى المحكمة فيما يتعلق بمرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة الذين يمثلون بدورهم أحد أكبر التهديدات للسلام والأمن الدوليين.

فيما يتعلق بمسألة استقلال المحكمة، تعرب كوستاريكا عن قلقها العميق إزاء الأعمال التي تسعى إلى تقويض ولاية المحكمة من خلال الهجمات أو التهديدات التي يتعرض لها قضاتها أو مدعوها العامون أو موظفوها وجميع المتعاونين مع المحكمة، فضلا عن أعمال التجسس السيبراني التي تعرضت لها مؤخرا. إن تلك المحاولات للمساس باستقلالية المحكمة غير مقبولة، وتدينها كوستاريكا بأشد العبارات. ونؤكد من جديد مرة أخرى ثقتنا الكاملة بالمحكمة بوصفها محكمة عدل مستقلة ونزيهة، ونجدد تصميمنا على التمسك بالمبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والحفاظ على نزاهة المحكمة دون التخويف من أي تهديد.

وتدعو كوستاريكا أيضا جميع الدول الأطراف إلى أن تصدر على نحو مشترك، من خلال جمعية الدول الأطراف، إعلانا قويا لا لبس فيه لدعم المحكمة وموظفيها المنتخبين ورفض الإجراءات غير المقبولة التي تتخذها دولة تسعى إلى ممارسة الاضطهاد غير القانوني ضد قضاة المحكمة ومدعيها العام. وتذكّر كوستاريكا بأن الإجراءات المتخذة ضد المحكمة ومسؤوليها تشكل أعمالا ضد كل دولة من الدول الأطراف في النظام الأساسي، وبالتالي تتطلب رد فعل قويا لا لبس فيه.

أخيرا، يسر كوستاريكا أن تقدم مشروع قرار الجمعية العامة بشأن المحكمة الجنائية الدولية (A/78/L.6) وندعو جميع الوفود إلى أن تحذو حذونا. ونأمل أن يُعتمد المشروع وأن يحصل على أوسع دعم ممكن، لإظهار التزامنا تجاه الضحايا الذين يعانون بسبب الفظائع الخطيرة والذين يستحقون العدالة.

السيدة سولانو راميريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): بداية، تود كولومبيا أن ترحب بالقاضي بيوتر هوفمانسكي وتتمنى له دوام النجاح في فترة ولايته التي تشارف على الانتهاء في رئاسة المحكمة الجنائية الدولية. وتقدر كولومبيا، بدورها، إصدار التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها في الفترة 2022-2023 (انظر A/78/322)، المقدم وفقا للمادة 6 من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

من المهم الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية واجهت هذا العام تحديات هائلة في سياق الظروف الدولية الراهنة التي ندركها جميعا. وقد تمكنت المحكمة من مواجهة تلك التحديات وأصبحت أهميتها وجدواها اليوم أكثر وضوحا من أي وقت مضى.

كما أنها لا تزال سنة مميزة جدا فيما يتعلق بعلاقة كولومبيا مع المحكمة الجنائية الدولية، والحال كذلك منذ أن أعلن المدعي العام كريم خان قراره بإغلاق ملف التحقيق الأولي الذي كان مكتبه قد فتحه قبل 17 عاما لدراسة الحالة في بلدنا، وبذلك اختتم أطول تحقيق أولي في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية.

والواقع أن مكتب المدعي العام حافظ منذ ذلك الحين على علاقة الدعم المستمر والمتبادل مع المؤسسات المسؤولة عن إقامة العدل في كولومبيا سواء في ولاياتها القضائية العادية أو الانتقالية. وعلى سبيل المثال، اختتم فريق من مكتب المدعي العام للمحكمة قبل بضعة أشهر زيارة رسمية إلى بوغوتا. وشارك الفريق أثناء زيارته في العمل مع مجموعة واسعة من السلطات الوطنية والشركاء الدوليين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين لا يدخرون جهدا للتصدي للجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي. وأجريت الزيارة في إطار اتفاق التعاون

المبرم بين كولومبيا ومكتب المدعي العام وكجزء من سلسلة من الاجتماعات والاتصالات التي جرت بين المكتب والسلطات الكولومبية على مر السنين، فضلا عن خريطة الطريق المتفق عليها بين المدعي العام خان ووزير الخارجية ألفارو ليفا دوران خلال اجتماعهما في بوغوتا في شهر حزيران/يونيه.

وفي هذا الإطار، أطلعت السلطات الكولومبية مكتب المدعي العام على سلسلة من التطورات الهامة، بما في ذلك إصدار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام قرارات أرست الإطار الوقائعي في القضايا الكلية ذات الصلة وإسناد المسؤولية إلى مرتكبي الجرائم وعقد جلسات علنية للاعتراف بالحقيقة. كما أحرزت المؤسسات الكولومبية تقدما كبيرا في سعيها إلى تحقيق العدالة بالتعاون مع جميع الشركاء الوطنيين والدوليين. وعلاوة على ذلك، بدأت في شهر آب/أغسطس سلسلة من الدورات التدريبية بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية لموظفي الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ومكتب المدعي العام.

وكما قلت من قبل، مثل اتفاق التعاون مرحلة جديدة في العلاقات بين مكتب المدعي العام والمحكمة ككل وكولومبيا. ويجسد الاتفاق شراكة مبتكرة تقوم على مجموعتين أساسيتين من الالتزامات. وتشمل المجموعة الأولى الالتزامات التي تعهدت بها حكومة كولومبيا لضمان الحفاظ على الإطار اللازم في المجالين التشريعي والدستوري وفي مجال الميزانية لدعم جهود المساءلة الفعالة وضمان التعاون الكامل بين المؤسسات. والتزم مكتب المدعي العام بدوره بمواصلة دعم جهود المساءلة التي تبذلها كولومبيا في إطار ولايته وفي حدود إمكانياته. ولا شك أنه نظام مبتكر يبرز الدور الهام للتكامل الإيجابي. وبالفعل، فإن الملف الكولومبي هو أفضل مثال على التكامل الإيجابي لأن عمل المحكمة الجنائية الدولية في بلدنا أسهم في تطوير نظام العدالة الانتقالية ونظام العدالة العادي. لقد دخلت كولومبيا مرحلة جديدة في تعاونها مع المحكمة والذي يمكن أن يكون مسارا يُحتذى للبلدان الأخرى التي تمر بحالات صعبة ولكن لديها مؤسسات قضائية مستعدة وقادرة على تحقيق العدالة في الجرائم ذات الأهمية القصوى للمجتمع الدولي. وكولومبيا مستعدة دائما لتشاطر خبراتها مع البلدان الأخرى التي تمر بحالات مماثلة.

وفي ضوء كل ما سبق، ترحب كولومبيا بعلاقتها الجديدة مع المحكمة التي تبشر، تحت قيادة القاضي هوفمانسكي والمدعي العام خان، بتعزيز الطابع المؤسسي وبضخ زخم جديد في جهود تحديد هوية ومحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم التي تهز الضمير الإنساني، في كولومبيا أو في أي مكان آخر من العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، ستظل كولومبيا شريكا استراتيجيا للمحكمة ودولة ملتزمة بمستقبلها. ولهذا السبب، قررنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار الذي نناقشه اليوم (A/78/L.6) وسنواصل دعم المحكمة ومؤسساتها وقضاتها ومسؤوليها اليوم وفي كل يوم.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكر القاضي بيوتر هوفمانسكي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على تقديم تقرير المحكمة (انظر A/78/322) الذي قدم لنا آخر المستجدات عن أنشطة المحكمة خلال العام المنقضي. ونقدر المعلومات والقضايا المعروضة ونحيط علما بها، فضلا عن التحريات الأولية والتحقيقات الجديدة التي أجراها مكتب المدعي العام. إنه عام خاص جدا للمحكمة الجنائية الدولية والدول الأطراف لأننا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي الذي يمثل المعاهدة التأسيسية للمحكمة. ونرحب بزيادة عدد أعضاء المحكمة الجنائية الدولية إلى 124 دولة طرفا ونهنئ أرمينيا على تصديقها مؤخرا على نظام روما الأساسي.

تؤكد غواتيمالا من جديد دعمها المطلق للمحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب لأن المحكمة تضطلع بدور أساسي في نظام العدالة الدولية بهدف وضع حد للإفلات من العقاب في أخطر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية على الصعيد العالمي. والدليل على تأييد وفد بلدي للمحكمة هو أننا، كما هو الحال في كل عام، أحد المشاركين الرئيسيين في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير المحكمة الجنائية الدولية (A/78/L.6) الذي سنعتمده بعد المناقشة.

ويرحب وفد بلدي بالدعم والتعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة، ليس لأنهما يعززان الحوار والعلاقة بين الكيانين فحسب، بل أيضا لأنهما يفيدان في إبراز العمل الحاسم الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية، مما يمثل فرصة لتعزيز سلطة المحكمة ومعرفة المزيد عن ولايتها وأهمية التعاون بين الدول.

وتجدد غواتيمالا دعوتها إلى احترام مبدأ التكامل وتعزيز النظم الوطنية بغية ضمان المساءلة التي تشكل دعامة أساسية للنظام الأساسي للمحكمة ومبدأ توجيهيا لإجراءاتها. وكما أشرنا سابقا، فإن المحكمة لا تحل محل المحاكم الوطنية لأن الولايات القضائية الجنائية الوطنية لها الأولية وعليها مسؤولية التحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب الجرائم التي يشملها النظام الأساسي أو مقاضاتهم. ولذلك، نعتقد أن من الضروري تحسين التعاون بين المحكمة ومجلس الأمن بغية المساعدة في منع الجرائم التي تقوض السلام والأمن الدوليين وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب على تلك الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، من المفيد إجراء تبادل منتظم للآراء بين المجلس والمحكمة، بخلاف الإحاطات بشأن الحالات المحالة.

على مر التاريخ، شهدنا ارتكاب أخطر الأعمال اللاإنسانية ضد السكان المدنيين والاعتداء على سلامتهم البدنية وحريتهم وكرامتهم بطريقة منهجية أو واسعة النطاق. وهذه الجرائم ذات أهمية كبرى للمجتمع الدولي ككل لأنها لا تضر بالسكان المتضررين وحدهم نظرا إلى أن الضحية هي البشرية نفسها. وتشكل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تهديدا لا يطاق للسلام والأمن الدوليين. ويشكل حظرها جزءا من القواعد الآمرة في القانون الدولي. وبعبارة أخرى، فإنه قاعدة لا تسمح بالتوصل إلى اتفاق يتعارض معها تحت أي ظرف من الظروف. وبوصفنا دولة طرفا في نظام روما الأساسي، فإننا نسلم بالدور التكميلي للمحكمة في قمع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بوصفها جوهر نظام العدالة الجنائية الدولية. ونعتقد أن الالتزام القوي للدول الأطراف ودعمها وتعاونها أمور حاسمة لزيادة قدرة المحكمة على كفالة المساءلة في الوقت المناسب عن الجرائم وإقامة العدل وتوفير الإنصاف للضحايا والمساعدة على منع الجرائم في المستقبل، تمشيا مع روح النظام الأساسي.

ويجب على الدول الأطراف وأعضاء الأمم المتحدة أن يسعوا إلى تعزيز تعاونهم وأن يؤكدوا باستمرار وجاهة العدالة الجنائية الدولية وأهميتها في ضمان سيادة القانون والسلام والأمن الدوليين. إن مكافحة الإفلات من العقاب هدف للدول الأطراف في نظام روما الأساسي، ولكن ذلك الهدف يجب أن يقترن بالالتزام بتزويد المحكمة بالموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها من أجل حماية نزاهتها واستقلالها. ويمكن أن يؤدي الافتقار إلى هذه الموارد إلى تعريض استدامة تحقيقاتها للخطر.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن الجزع إزاء التهديدات الأخيرة لنزاهة واستقلال المحكمة وقضاتها وموظفيها، بما في ذلك الهجمات السيبرانية التي شنت على أنظمتها. ويجب الحفاظ على نزاهة المحكمة واستقلالها السياسي والوظيفي. وندعو إلى زيادة الدعم لتحقيق نظام عالمي. فكل خطوة نحو العالمية ستقلل إلى حد كبير من خطر الإفلات من العقاب وستسهم في توطيد السلام والاستقرار في الدول. ولذلك، يجب مواصلة تعزيز البعد العالمي لنظام روما الأساسي، مع الحفاظ على زخم عملية التصديق والانضمام لأنه بمجرد التصديق عليه عالميا، يمكن أن يضمن ألا يكون أي فرد فوق القانون.

في الختام، نحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار المقدم اليوم. وسيُظهر اعتماده التأييد والدعم الثابت والمستمر اللذين تحتاج إليهما المحكمة بشدة من المجتمع الدولي للاضطلاع بولايتها.

السيد غارسيا توما (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتهنئة رئيس المحكمة الجنائية الدولية على إحاطته الواضحة بشأن التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة في الفترة من 1 آب/أغسطس 2022 إلى 31 تموز/يوليه 2023 (انظر A/78/322). كما أعرب عن امتناني للتقرير المتعلق بتطبيق المادة 3 من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة (A/78/320) والتقرير المتعلق بالنفقات التي تكبدتها الأمم المتحدة والمبالغ التي استردتها (A/78/321).

وبصفتنا دولة طرفا في نظام روما الأساسي، نود أن نؤكد من جديد التزامنا بالقانون الدولي وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها باعتبارها شروطا أساسية لمجتمعات يسودها السلام وتستوعب الجميع.

ومن المهم الإشارة إلى أن المحكمة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصدت بفعالية لعبء العمل الثقيل بشكل استثنائي في طائفة متنوعة من الحالات، بما في ذلك التحقيقات والملاحقات الجنائية والمحاكمات والاستئناف والإدانات، فضلا عن برامج تعويض الضحايا. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على استفادة ما يقرب من 17 000 ضحية من الصندوق الاستئماني للضحايا.

ويحيط وفد بيرو علما أيضا بالحالة الراهنة للتحقيقات التي تجرى في أوكرانيا وفلسطين. وتشمل في حالة فلسطين جمع المعلومات والاتصالات والأدلة وتحليلها.

ويرى وفد بلدي أيضا أن من المهم جدا للسلام والأمن الدوليين تحديد ما إذا كان قد جرى ارتكاب جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي. يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي، وهي معلم بارز يُظهر التزام المجتمع الدولي العالمي بالعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب وحماية حقوق الإنسان. وتدعونا هذه الذكرى السنوية إلى التفكير في التحديات التي لا نزال نواجهها. ويتحتم على الدول الأطراف أن تؤكد من جديد التزامها بنظام روما الأساسي وبعمل المحكمة بوصفها المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الأولى والوحيدة في العالم.

ويجب أن نعمل معا لتعزيز هذا النظام بتزويد المحكمة بالموارد والدعم اللازمين لتمكينها من مواصلة عملها الأساسي. وهو أمر ملح في سياق البيئة الحالية وما تشهده من حالات طوارئ إنسانية والتزامات ذات صلة. وفي هذا الصدد، لا أود أن أسهب في الحديث عن مسألة واضحة ومعروفة جيدا ومثيرة للقلق للبشرية.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بنظام دولي قائم على القواعد وندرك أن إمكانية اللجوء إلى العدالة وتحقيق المساءلة أمران أساسيان لصون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، نؤيد جميع المبادرات الرامية إلى ضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عن أفعالهم.

وتدرك بيرو أهمية التعاون الدولي بين المحكمة والأمم المتحدة الذي تترتب عليه آثار على العدالة والحوكمة العالمية. ونشجع زيادة تعزيز التعاون بينهما بغية ضمان عالم أكثر عدلا وإنصافا.

إن العلاقة بين المحكمة ومجلس الأمن أساسية أيضا في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الإطار، نسلط الضوء على الإحاطات الزاخرة بالمعلومات التي يقدمها المدعي العام وكذا سلطة مجلس الأمن التي تخول له إحالة القضايا إلى المحكمة. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على استمرار التواصل والتعاون هذين بسلاسة.

ويكرر وفد بلدي تأكيد أهمية الصندوق الاستئماني للضحايا. وتتيح موارد الصندوق الاستئماني إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق الضحايا وصونها. ومما يسترعي الانتباه أن برامج أساسية تغطي مجالات مثل العلاج الطبي وإعادة التأهيل النفسي والدعم الاجتماعي والاقتصادي والتعليم قد وُضعت بفضل هذا الصندوق. ولا تسعى تلك البرامج إلى تخفيف المعاناة المباشرة للضحايا فحسب، بل أيضا إلى بناء السلام وإعادة بناء المجتمعات المتضررة.

وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الإصلاحات التي أجريت لتعزيز قدرة قلم المحكمة على جمع الأموال وزيادة التعريف به وإدارته بشكل فعال. ونود أيضا أن نشدد على أهمية الخطط الاستراتيجية للفترة 2023–2025 للمحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا. فهذه هي المرة الأولى في تاريخ المحكمة التي يجري فيها إعداد الخطط الاستراتيجية الأربع واعتمادها بصورة متزامنة، وهي خطط تتَّبع نفس الدورة ومدتها ثلاث سنوات. ونحن واثقون بأن هذا الأمر سيكفل قدرا أكبر من المساءلة، فضلا عن تيسير تنفيذ الإجراءات المقررة على نحو أكثر فعالية وتعزيز القدرات المؤسسية.

أختتم بياني بالتأكيد مجددا على اقتناعنا بالدور الهام للمحكمة الجنائية الدولية في منع الإفلات من العقاب وفي المساعدة على

معاقبة المسؤولين عن أكبر الفظائع المرتكبة في العالم. ويمثل تنفيذ آليات المساءلة أفضل طريقة لمنع تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ولتحقيق السلام المستدام. آمل ألا يجد الإفلات من العقاب ملاذا في أي مكان من العالم.

السيدة ديم لابي (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن دوله الأعضاء وتشكره على بيانه وتود أن تضيف العناصر التالية بصفتها الوطنية.

أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على عرضه المفصل لتقرير المحكمة السنوي (انظر A/78/322) عن أنشطتها خلال الفترة 2022-2023 التي كانت من أكثر الفترات نشاطا في تاريخها.

ونهنئ السيد أوزفالدو زافالا غيلر على انتخابه رئيسا للقلم في شهر شباط/فبراير. ونعرب له عن دعمنا وثقتنا في أدائه لواجباته ونتمنى له كل النجاح. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنسلط الضوء على النوعية الجيدة لجميع موظفي المحكمة ومهنيتهم، بمن فيهم القضاة وموظفو السجل والموظفون الإداريون، الذين يسهمون في تحقيق العدالة الجنائية الدولية على نحو فعال باضطلاعهم بواجباتهم. وفي هذا الصدد، يشير وفد فرنسا إلى أهمية التعددية اللغوية وتوازن المذاهب القانونية اللذين يشكلان ضمانا للشرعية والكفاءة. ويجب أن يستمر موظفو المحكمة وأساليب عملها في التعبير عن تلك القيم وذلك التنوع في جميع الحالات، بما في ذلك التحقيقات والإجراءات الأولية والمحاكمات والاستئناف والتعويضات.

وتكرر فرنسا تأكيد دعمها المستمر والثابت للمحكمة الجنائية الدولية في جميع أنشطتها. وفي 17 تموز/يوليه، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي. ويظل نظام روما الأساسي، أكثر من أي وقت مضى، ركيزة للنظام الدولي القائم على القانون. ونظرا للولاية القضائية الفريدة للمحكمة بوصفها المحكمة الجنائية الدائمة الوحيدة ذات الاختصاص العالمي، فإنها تضطلع بدور أساسي في مكافحة إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب وفي تقديم التعويضات للضحايا.

ولهذا السبب، ندعو المجتمع الدولي بأسره إلى التصديق على نظامها الأساسي. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بتصديق أرمينيا مؤخرا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

في عام 2023، واصلت فرنسا تقديم دعمها الكامل لجميع التحقيقات والأنشطة التي تقوم بها المحكمة في جميع الحالات وتوفير الدعم المالي للصندوق الاستئماني للضحايا، ولا سيما لدعم ضحايا العنف الجنسي.

كما يود وفد فرنسا أن يشدد على ثلاث نقاط:

أولا، يظل التعاون والمساعدة والدعم من جانب الدول – سواء كانت أو لم تكن أطرافا في نظام روما الأساسي – ومن جانب الأمم المتحدة أمورا أساسية لتتمكن المحكمة من الاضطلاع بمهامها. وفي هذا الصدد، تذكّر فرنسا بأن إنفاذ الأحكام التي تصدرها المحكمة عنصر أساسي أيضا لفعالية نظام العدالة الجنائية وعمله بكامل طاقته. وترحب بأن الاتفاق المبرم مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة قد بدأ سريانه في 17 تموز/يوليه 2023.

ويعني التعاون مع المحكمة أيضا تزويدها بالموارد المالية التي تحتاجها للاضطلاع بولايتها بفعالية. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي إلى الوفاء بالتزاماتها بالمساهمة في الميزانية العادية للمحكمة من دون تأخير. وقد صرفت فرنسا 300 000 يورو من التبرعات هذا العام، بما في ذلك تبرع بقيمة 150 000 يورو للصندوق الاستئماني للضحايا.

ثانيا، يؤكد وفد فرنسا مجددا التزامه باستقلال المحكمة على النحو المنصوص عليه في المادتين 40 و 42 من نظام روما الأساسي، ويلتزم بأن يتصدى بحزم لأية محاولة للتدخل في إقامة العدل على النحو السليم. كما إن أي هجوم على المحكمة غير مقبول.

وتدين فرنسا الهجوم السيبراني الأخير على المحكمة الجنائية الدولية. وتدين بشدة أيضا الإجراءات الجنائية التي اتخذتها روسيا ضد موظفي المحكمة ومسؤوليها.

وأخيرا، ترحب فرنسا بالاعتماد المتزامن للخطط الاستراتيجية الأربع للمحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا للفترة الممتدة من 2023 إلى 2025 لتعزيز المزيد من التآزر. ونشدد على أن هذه العملية ستساعد على جعل أنشطة المحكمة أكثر فعالية ونكرر دعمنا للإصلاحات الحالية والمقبلة التي ستساعد على جعل عمل المحكمة أكثر فعالية وتعزيز مصداقيتها في السنوات المقبلة.

وتدعو فرنسا، أكثر من أي وقت مضى، أعضاء الجمعية إلى تقديم دعمهم الكامل للمحكمة الجنائية الدولية ومشروع القرار (A/78/L.6) بشأن تقرير المحكمة وتدعو جميع الدول إلى المشاركة في تقديمه والتصويت مؤيدة له.

السيدة نرفايس أوخيدا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): تعرب شيلي عن امتنانها للتقرير الشامل (انظر A/78/322) الذي قدمه رئيس المحكمة الجنائية الدولية عن الفترة المشمولة بالتقرير من 2022 إلى 2023. ونلاحظ مع التقدير الأنشطة التي تضطلع بها مختلف أجهزتها، بما في ذلك إجراءاتها القضائية وإجراءات التحقيق وعمل أمانتها.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا دعمه الكامل للمحكمة الجنائية الدولية وعملها بموجب نظام روما الأساسي. إن استمرار دعم الدول الأطراف في نظام روما الأساسي والحفاظ على إدارتها الذاتية واستقلالها أمران حيويان لنجاح عملها. أجل، فإن المحكمة لا تؤدي دورا أساسيا في المعاقبة على أخطر الجرائم التي تدخل في نطاق ولايتها القضائية فحسب، بل إن وجودها كذلك يشكل عاملا ردعيا قويا. وعلى الرغم من ذلك، يؤكد بلدي على أهمية مبدأ التكامل بوصفه أساسا لولاية المحكمة الجنائية الدولية والدور الرئيسي للدول الأطراف في نظام روما الأساسي في محاكمة مرتكبي الجرائم. وبناء على ذلك، يجب أن تتعاون الدول مع تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية. ويمكّن التعاون من ضمان مساءلة منتهكي القانون الدولي الإنساني باعتدائهم على السكان المدنيين على أفعالهم. ولذلك، من الضروري بذل الجهود لتعزيز التعاون بين المحكمة والدول المعنية. وسيتحدد نجاح المحكمة الجنائية الدولية إلى حد كبير بمستوى التعاون الذي تتلقاه. ونحث الدول على الدخول في اتفاقات تعاون مع المحكمة.

وقد يسر التعاونُ والمساعدة المقدمان من الدول والمنظمات الدولية إلى مكتب المدعي العام للمحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إجراءَ التحقيقات. وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت، لا يزال التعاون في التحقيق في القضايا يشكل تحديا. ووفقا لتقرير المحكمة، هناك مذكرات توقيف معلقة جعلت المحكمة تدعو الدول الأطراف والكيانات الأخرى إلى التعاون وتقديم المساعدة بشأنها.

وتعتقد شيلي أن التعاون بين المحكمة ومجلس الأمن في إطار القواعد المنظمة أمر بالغ الأهمية. ومع إن للهيئتين مجالات اختصاص مختلفة، فإن إحداهما تكمل الأخرى لأن الأصول القانونية التي يسعى نظام روما الأساسي إلى حمايتها المتمثلة في السلام والأمن ورفاه البشرية مكرسة أيضا في ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أن هناك صلة جوهرية بين الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة والسلام والأمن الدوليين. وبما أن المسؤولية الرئيسية للمجلس تتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، فإننا نرى من المعقول أن يتمكن نظام روما الأساسي من تفويض مهامه التي نعتقد أنها ضرورية لممارسة عمله ومتابعته على نحو متسق عندما يحيل القضايا إلى المحكمة.

وتبذل شيلي جهودا لتحديث التزامها بنظام روما الأساسي ولتشجيع توسيع نطاق ولايتها القضائية وتعزيزها. وأودعت شيلي هذا العام صك تصديقها على ثلاثة تعديلات، اعتمدتها جمعية الدول الأطراف في عام 2017، للمادة 8 من نظام روما الأساسي. وعلاوة على ذلك، صدقت شيلي أصلا على جميع التعديلات التي أدخلت على المادة 8 من نظام روما الأساسي المتفق عليها في عامي 2010 و 2017، بما في ذلك التعديل المتعلق بجريمة العدوان منذ أكثر من سبع سنوات. وبالمثل،

ينظر مؤتمرنا الوطني في مشروعي قانونين، أحدهما يشمل جريمة العدوان وتوسيع نطاق جرائم الحرب لتشمل النزاعات غير الدولية في نظامنا القانوني، والآخر من شأنه أن ييسر تعاون شيلي الإلزامي مع المحكمة.

ويود بلدي أن يشدد على عمل الصندوق الاستئماني للضحايا ويقر بحق الضحايا وأسرهم في التعويض. وندعو إلى تعزيز الصندوق حتى يتمكن من الوفاء بولايته وتوسيع نطاقها. وبالمثل، تقدر شيلي دور المجتمع المدني بوصفه ركيزة أساسية في دعم عمل المحكمة وتشيد بإسهامه في مكافحة الإفلات من العقاب. ولذلك، نعرب عن قلقنا إزاء التهديدات الموجهة إلى بعض منظمات المجتمع المدني التي تتعاون مع المحكمة. وسواء كان أعضاء المجتمع الدولي أطرافا في نظام روما الأساسي أو لا، يجب عليهم حماية المجتمع المدني وجميع المتعاونين مع المحكمة ورفض جميع أعمال العنف الموجهة ضدهم بشدة. وبالإضافة إلى ذلك، تعرب شيلي عن قلقها إزاء الهجمات الأخيرة على المحكمة والتهديدات بالانتقام التي يتعرض لها مسؤولو المحكمة الذين نعرب لهم عن تضامننا معهم.

وتعيد شيلي تأكيد التزامها بالطابع العالمي لنظام روما الأساسي وقناعتها الثابتة بأهمية المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب ومنع الأعمال التي تهز ضمير البشرية. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى النظام الأساسي إلى أن تفعل ذلك، ونرحب بانضمام دولة واحدة مؤخرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وأخيرا، تأسف شيلي لأننا ما زلنا نشهد نزاعات مسلحة أدت إلى وقوع الكثير من الضحايا وحدوث عواقب إنسانية ومواجهة التحديات المتعلقة بالمساءلة. وفي هذا الصدد، نقدر المحكمة بوصفها محكمة دائمة ومستقلة ومحايدة طلب منها أن تقدم للمجتمع الدولي مساعدة حيوية في تحقيق العدالة للضحايا في جميع الظروف في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية على عرضه تقريرها (انظر A/78/322). كما ننوه مع بالغ التقدير بعمل المحكمة طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

لقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية في عام 1998 بهدف المساعدة على وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي بأسره من العقاب، ومن ثم الإسهام في منع هذه الجرائم. وقد انضمت بنغلاديش، التي شهدت بنفسها إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية خلال حرب تحرير عام 1971، إلى المحكمة في إعادة تأكيد لالتزامها "بعدم تكرار ذلك أبدا". ومنذ ذلك الحين، ظللنا ثابتين في تعهدنا بدعم المبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والحفاظ على نزاهة المحكمة الجنائية الدولية واستقلالها بوصفها محكمة قانونية. ونعتقد أنه من خلال ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم التي يرتكبها الأفراد، فإن المحكمة الجنائية الدولية لا تعزز سيادة القانون فحسب، بل إنها أيضا بمثابة رمز للأمل للضحايا والمجتمعات المتضررة في جميع أنحاء العالم.

وفي هذه اللحظة، قد يكون ذلك الأمل أكثر وسائل الانتصاف إلحاحا التي يمكننا تقديمها، بصفتنا المجتمع الدولي، للمدنيين في غزة الذين ما فتئوا يتحملون فظائع مروعة منذ عقود، بما في ذلك في سياق العمليات العسكرية الوحشية المستمرة التي تنفذها إسرائيل. ولذلك، نرحب بإعلان المدعي العام أن مكتبه سيعطي الأولوية لتحقيقه في الحالة في فلسطين. وندعو جميع الأطراف، بما في ذلك المجتمع المدني، إلى التعاون مع المحكمة في هذا التحقيق الهام. ونعتقد أن تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم منذ عقود يجب أن ينتهي وأن الجناة يجب أن يحاسبوا. وتضطلع المحكمة الجنائية الدولية بأكثر الأدوار حيوية في هذه المسألة.

نحيط علما بالتحقيق المستمر الذي تجريه المحكمة في الجرائم المتعلقة بالترحيل القسري لأقليات الروهينغيا من ميانمار إلى بنغلاديش. ونولي أهمية قصوى لهذا التحقيق انطلاقا من كوننا بلدا يستضيف 1,2 مليون شخص من الروهينغيا. ونعتقد أن تلك العملية لن تصون حق الروهينغيا في الانتصاف فحسب، ولكنها أيضا بمثابة تدبير مهم لبناء الثقة من أجل عودتهم الآمنة والطوعية إلى ميانمار، نظرا إلى أن الروهينغيا لا يزالون قلقين بشأن سلامتهم في ميانمار في غياب أي

مساءلة للجناة. ويسر بنغلاديش أن تتعاون مع المحكمة ومكتب المدعي العام تعاونا تاما فيما يتعلق بعملية التحقيق، بما في ذلك الوصول إلى الضحايا اللاجئين حاليا في بنغلاديش. وندعو ميانمار إلى إبداء التعاون ذاته مع المحكمة والمساعدة على تقديم الجناة إلى العدالة.

ونقر بالدور الحاسم الذي يؤديه الصندوق الاستئماني للضحايا في الاستجابة للضرر الذي يلحق بالضحايا في إطار اختصاص المحكمة. ونرحب أيضا بإطلاق الخطط الاستراتيجية للمحكمة للفترة الممتدة من 2023 إلى 2025، مما يدل على التزامها بمبدأ المحكمة الواحدة ويعزز علاقتها مع الصندوق الاستئماني للضحايا. وتعرب بنغلاديش عن استعدادها لدعم تنفيذ تلك الخطط من خلال تقديم ما يلزم من تعاون.

يتعين على المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها منظمة حكومية دولية، دعم التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في هيكلها. ولذلك، من المؤسف أن بنغلاديش غير ممثلة حاليا على الإطلاق ضمن موظفي المحكمة، مع أنها من أكثر المساهمين في ميزانية المحكمة انتظاما. ونحث على بذل كل جهد ممكن لضمان التمثيل الجغرافي العادل في إجراءات التوظيف المقبلة للمحكمة. ولن يشجع ذلك الأطراف من غير الدول في نظام روما الأساسي على الانضمام إلى المحكمة فحسب، بل سيكمل أيضا جهود الدول الأطراف في تعزيز القدرات القضائية الوطنية للتصدي لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، مع التشجيع على تعزيز التعاون بين المحكمة والدول الأطراف.

ختاما، نعيد التأكيد على ضرورة التمسك بالتضامن بين الدول الأطراف ونزاهة المحكمة الجنائية الدولية ومصداقيتها بوصفها محكمة الملاذ الأخير من أجل المصلحة الشاملة لنا المتمثلة في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم وفق تصنيف القانون الدولي.

السيد إسكوبار أولوري (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي رئيس المحكمة الجنائية الدولية على إحاطته بشأن التقرير السنوي للمحكمة (انظر A/78/322).

أدى اعتماد نظام روما الأساسي في عام 1998 إلى إنشاء أول هيئة قضائية دائمة قادرة على التحقيق مع الأفراد المتهمين بارتكاب أخطر انتهاكات القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وتقديمهم إلى العدالة. وأصبح إنشاء المحكمة، وهو أحد أبرز إنجازات الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ممكنا بفضل الشعور المشترك بالإنسانية في مواجهة المعاناة التي كابدها الضحايا. وبعد مرور 25 عاما، أرست المحكمة سوابق قيمة ورسخت مكانتها باعتبارها فاعلا رئيسيا في الهيكل الدولي الذي يدعم سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب.

وفي سياق دولي متزايد التعقيد، فإن الأداء السليم للمحكمة أمر أساسي. ولذلك، فإننا نكرر التأكيد، كما فعلنا في الماضي، على رفضنا لأعمال التخويف ومحاولات تقويض ولاية المحكمة. ويساورنا القلق أيضا إزاء الهجمات السيبرانية الأخيرة ضد المحكمة. ونشيد برئيس قلم المحكمة على الإجراءات الفورية المتخذة للتخفيف من آثار الهجمات السيبرانية وتقييم أثر الأضرار التي سببتها واعتماد تدابير للتعافي وإعادة التأهيل. وتتيح لنا الأعمال التحضيرية لعقد الجمعية الثانية والعشرين للدول الأطراف في نظام روما الأساسي في كانون الأول/ديسمبر الفرصة للتفكير في التحديات التي تواجه المحكمة والتي نود الآن أن نسلط الضوء على بعضها.

أولا، يجب أن تسهم الأمم المتحدة في تحمل النفقات المتعلقة بالإحالات التي يقوم بها مجلس الأمن إلى المحكمة. وقد تتعرض الاستدامة المالية للمحكمة للخطر بسبب عدم القيام بذلك.

ثانيا، يجب أن نعمل على مواصلة النهوض بتحقيق عالمية نظام روما الأساسي. ويمكن للدول الأطراف، بانضمامها إلى النظام الأساسي، أن تحمي سكانها وأن تعزز نظام العدالة الجنائية الدولية وتُبدي تضامنها مع الضحايا.

ثالثا، التكامل مبدأ أساسي في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وليحقق النجاح، يتعين أن تعتمد الدول الأطراف

تشريعات لتنفيذ أحكام النظام الأساسي في نظمها الوطنية، وهي مهمة قد تكون فيها المساعدة التقنية التي تقدمها المحكمة ذات فائدة كبيرة.

رابعا، تستحق المبادرات الرامية إلى تعزيز استقلال المحكمة وكفاءتها، مثل ضمان تمويلها وتبسيط إجراءات تعيين القضاة، الدعم والتعزيز.

في الختام، فإن إكوادور، بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي، تؤكد من جديد دعمها للمحكمة الجنائية الدولية والدور الحاسم الذي تؤديه في ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم التي تثير قلق البشرية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*)**:** استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين عصر هذا اليوم الساعة 15/00 في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.